

مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤١٤٣**

الأربعاء، ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد وانغ ينغفان .... (الصين)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي	السيد لافروف
الأرجنتين	السيد كبغلي
أوكرانيا	السيد يلتشنكو
بنغلاديش	السيد تشودري
تونس	السيد بن مصطفى
جامايكا	الآنسة دورانت
فرنسا	السيد لفيت
كندا	السيد فاولر
مالي	السيد حاج عمر
ماليزيا	السيد محمد كمال
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
ناميبيا	السيد أنجابا
هولندا	السيد فان والصم
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هولبروك

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

زيارة بعثة مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ٤–٨ أيار/مايو ٢٠٠٠

(S/2000/416)

170500 170500 00-43571

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

زيارة بعثة مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، ٤-٨ أيار/مايو ٢٠٠٠ (S/2000/416)

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أبلغ مجلس الأمن بأنني تلقيت رسائل من ممثلي باكستان والبرتغال وبوتسوانا والجزائر والجماهيرية العربية الليبية وجمهورية تترانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي وسوازيلند واليابان يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، اقترح، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين للمشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد موامبا كابانغا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) مقعدا على طاولة المجلس، وشغل السيد أحمد (باكستان)، والسيد مونتيرو (البرتغال)، والسيد مموالف (بوتسوانا)، والسيد بعلي (الجزائر)، والسيد دوردا (الجماهيرية العربية الليبية)، والسيد مواكاوازا (جمهورية تترانيا المتحدة)، والسيد كوامبا (جنوب أفريقيا)، والسيد داكا (زامبيا)، والسيد جوكونيا (زمبابوي)، والسيد نهلكو (سوازيلند)، والسيد أكاساكا (اليابان) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس التقرير المتعلق بزيارة بعثة مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، الوثيقة S/2000/416.

وأعطي الكلمة لسعادة السيد ريتشارد هولبروك، رئيس بعثة مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد هولبروك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بالاعتذار عن تأخري؛ فقد اتصل بي الأمين العام وأنا في الطريق إلى هنا بشأن التطورات السريعة في سيراليون فيما يتعلق بالسيد فوداي سنكوه، الذي نعلم جميعا أنه في منطقة المطار في فريتاون. وهو جريح؛ وأعتقد أنه يلقى العلاج الطبي على أيدي الأطباء البريطانيين. وما زالت الحالة يكتنفها الغموض، والأمين العام منشغل بالمسألة وأعتذر لكم بشدة لإعاقتي عقد هذه الجلسة، خاصة وأني أقر بمسؤوليتي عن بدء هذه المناقشة بصفتي رئيسا لوفد مجلس الأمن.

وأهنئكم يا سيدي الرئيس على الطريقة الممتازة التي أدرتم بها دفة الأمور طوال شهر لم يسر فيه شيء وفقا للخطة الموضوعة. فكان في كل يوم شيء جديد؛ وكانت فترة يصعب فيها الإشراف على مجلس الأمن.

إنه لشرف عظيم يا سيدي الرئيس أن يطلب اليَّ سلفكم، السفير فاولر، أن أترأس الوفد الذي ذهب إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ومن ثم إلى القرن الأفريقي في نهاية المطاف. وأود أن أؤكد أن الدول السبع لم تتخذ أي مواقف وطنية؛ وإنما كان هناك توافق في الآراء طول الرحلة. وأود أن أتكلم بنفس هذه الصفة اليوم، متابعة للتقرير الذي

قدمه السفير فان فالصوم والسفير غرينستوك وسائر الزملاء في الأسبوع الماضي بينما كنت في الخارج.

لقد كان لتكلمنا بصوت واحد أثر قوي جدا. كنا ثلاثة ممثلين من أفريقيا، هم ممثلو تونس وناميبيا ومالي؛ وثلاثة ممثلين من الاتحاد الأوروبي، هم ممثلو المملكة المتحدة وفرنسا وهولندا؛ وأمريكيا واحدا: فكانت رحلة حسنة التوازن بدرجة غير عادية. بيد أننا أوضحنا أننا كنا نتكلم أيضا باسم البلدان الثمانية غير الموجودة معنا. لم ير أي مما كنا نناقشهم أي اختلافات بيننا وذلك لأنه لم تكن ثمة خلافات. وباختصار، لم تكن الخلافات التي كثيرا ما تحدث في هذه القاعة موجودة أثناء الرحلة. وكانت رئاستي لفريق بهذا التنوع من الدبلوماسيين الموهوبين شرفا كبيرا. وقد تكلم كل سفير من السفراء السبعة بالتناوب في كل اجتماع، وفي كل موضوع. وأظهر ذلك لمحاورينا رمزا على أهمية القيادة الفريقية في مجلس الأمن وفي الأمم المتحدة بوجه عام. أما بالنسبة لأعضاء الوفد الأربعة الآخرين فقد أظهر استعداد الأفارقة وحماسهم لتقاسم أعباء حفظ السلام في أفريقيا وما وراءها، كما بعث تشكيل الوفد على هذا النحو الدقيق من التوازن لبقية العالم رمزا قويا للغاية.

أعتقد أن البعثات الثلاث التي أذن بها مجلس الأمن في الشهور الثمانية الماضية إلى تيمور الشرقية، برئاسة السفير أنجابا، وإلى كوسوفو، برئاسة السفير تشودري، وهذه البعثة، تمثل أيضا نشوء جانب هام من جوانب أنشطة مجلس الأمن. وكانت هذه البعثة شيئا بين بعثة لتقصي الحقائق، وتقرير إلى مجلس الأمن، وبعثة تفاوضية، وهو ما تحولت إليه بشكل غير مقصود تقريبا مرتين على الأقل: مرة بشأن الأزمة في كيسانجاني ومرة في التغير غير المتوقع في وجهتنا إلى القرن الأفريقي.

لم تكن الرحلة للسياحة. ومن المهم أن نُخرج مجلس الأمن من هذه القاعة الفخمة، ومن القصور الرئاسية والفنادق الحافلة بالبذخ، إلى عالم الواقع. لقد عقدنا في كينشاسا، على سبيل المثال، اجتماعات متزامنة مع وفد ديني مسكوني، ومع قادة المنظمات المدنية، ومع ممثلي الأحزاب السياسية. وقام ثلاثة أعضاء من فريقنا ، هم السفير أنجابا، والسفير غرينستوك، والسفير فان فالصوم، برحلة استثنائية إلى كاتانغا، آمل أن يصفوها لكم بمزيد من التفصيل. كانت رحلتهم، وربما يكون أعضاء المجلس قد شاهدوا تقارير عنها في التلفزيون، تمثل بالتأكيد أعلى نقطة في رحلتنا من الوجهة الانفعالية، وكان أعضاؤها موضع حسد الأربعة الباقين منا في كينشاسا لما أتاحته لهم من فرصة مشاهدة شعب الكونغو في استعراض بشري هائل للرغبة في إحلال السلام.

كنا نسمع في كل اجتماع تأييدا عاليا لا شك فيه لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. واستنادا إلى هذه الاجتماعات البارزة، أعتقد أنه بوسعنا أن نقول ما يلي عن شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية: إنهم يريدون السلام؛ ويريدون أن تنسحب القوات الوافدة من الخارج؛ ولا يريدون أن يعيشوا في ظل الاحتلال الأجنبي؛ ولا يريدون أن يروا تهديدا لحقوقهم أو نهبا لمواردهم. إنهم يريدون أن تضع حركات المتمردين الكونغوليين أسلحتها وتلتزم بعملية سياسية ترمي إلى صياغة إدارة جديدة. وهم يريدون أن يغادر بلدهم إلى الأبد المتمردون المسلحون القادمون من الدول المجاورة، من قبيل قوات رواندا المسلحة السابقة، والإنتراهاموي، واليونيتا. ويريدون أن تدخل الحكومة الحالية في الحوار الوطني وأن تمتثل لما يسفر عنه من نتائج. ويريدون أن يعيشوا في دولة نابضة بالحياة تقوم على مؤسسات ديمقراطية متينة، ويريدون أن يتمتعوا بالفرص الاقتصادية وبحقهم في حرية السفر داخل البلد الذي ينتمون إليه.

أود مع ذلك التشديد على أننا لم نذهب في هذه الرحلة بغية تقويض الحكومة القائمة. فقد دعمنا الرئيس كابيلا وأكدنا له في جميع الأوقات أننا نتعامل معه بوصفه رئيسا للبلد وأن الحوار الوطني جزء من عملية لوساكا للسلام. وأذكر هذا لأن ماهية الغرض الحقيقي من الحوار الوطني هي من دواعي قلق الحكومة الشديد، ويلزم أن أبرز أن كل ما فعلناه يتوخى دفع تلك العملية للأمام. فهي السبيل الوحيد للتقدم والطريق الوحيد للتصدي لتطلعات الشعب الكونغولي. ولا حل عسكري للصراع الراهن.

يجب أن تركز جهودنا على مجالين. يجب أن نستخدم نفوذنا الجماعي لإبقاء جميع الموقعين بشكل ثابت ضمن إطار اتفاق لوساكا. فهو السبيل الوحيد للسير قدما؛ وإذا سُمح لأحد الأطراف بانتهاكه فسوف ينتهكه الآخرون كذلك. ويجب أن نعزز توافق الآراء الذي تم التوصل إليه على الصعيدين الإقليمي والدولي بشأن السلام القائم على اتفاق لوساكا.

ثمة مجال من مجالات تقريرنا يلزم أن نسلط عليه الضوء: وهو إجماعنا في الرأي على أن ما يتخذه المجلس من قرارات وإجراءات في الكونغو لا ينبغي أن يتأثر بالحوادث الخطيرة والمفزعة التي تجري في سيراليون. وهذا أمر صعب. فقد تبينا، واتضح لنا في الرحلة يوما بعد يوم، أن شبح سيراليون كان يخيم على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ليس في أفريقيا وحدها، بل في أرجاء العالم كله. غير أنه لم يكن لأحداث سيراليون تأثير مباشر في الكونغو أو على عملية لوساكا للسلام. فليست سيراليون نموذجا لأفريقيا؛ كما أنها ليست نموذجا لأعمال الأمم المتحدة في حفظ السلام. وقد أكدت الرحلة اعتقادنا، واعتقادي الشخصي، بأن أفريقيا متنوعة بقدر تنوع أي مجموعة أخرى مكونة من ٥٣ دولة مستقلة في العالم. وقد كان شاغلنا الأول بطبيعة الحال هو الصراعات الثلاثة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي إثيوبيا وإريتريا وفي سيراليون، ولكن يتضح من النظرة الأولى أن الاختلاف بينها مثل الاختلاف بين الصراعات في تيمور الشرقية وجنوب لبنان وكوسوفو. والقول بأن فشل اتفاقات لومي في سيراليون يعني في ذاته الفشل المحقق في غيرها من الأماكن لمجرد أن هذه الأماكن الأخرى تقع في القارة نفسها ما هو إلا خرافة قائمة على معلومات سطحية وغير كافية.

بعد أن قلنا هذا، يتعين علينا أن نفهم حفظ السلام على الوجه الصحيح. وهو يمتد إلى ما هو أبعد من جمهورية الكونغو الديمقراطية بكثير.

وتبين بوضوح مسألة سيراليون مخاطر الفهم الخاطئ لهذا الأمر. وحفظ السلم هو الوظيفة الرئيسية لهذه المؤسسة، وهي الوظيفة التي كانت الأولى في أذهان المؤسسين منذ ٥٥ عاما. وما إذا كانت الأمم المتحدة تنجح أو تفشل في القرن الحادي والعشرين، وما إذا كانت هذه المؤسسة الكبرى، مجلس الأمن، ستستمر في كونها المحفل المبجل للسلام والأمن فإنها تعتمد إلى حد بعيد على مستقبل حفظ السلام.

وبالأمس، وفي اللجنة الخامسة، عقدنا مناقشة هامة عن التحديات الحالية للمحافظة على السلام وكيفية قيامنا سويا بالعمل لتثبيت السلام من أجل المحافظة عليه. ويعني هذا معالجة العيوب وكيفية تمويلنا لعمليات حفظ السلام، وكذلك تحسين كيفية عمل إدارة عمليات حفظ السلام. ولن يحدث ذلك بين عشية وضحاها. فسوف يتطلب ذلك منا جميعا البت في اختيارات صعبة. ولكننا إذا قعدنا عن العمل، وإذا سمحنا للثغرة بين القدرة والطلب على الاتساع أكثر من ذلك، فسوف تعاني عندئذ الأمم المتحدة وجميع الشعوب التي تعتمد عليها حول العالم.

وإنني ممتن شخصيا لما أعرب عنه متكلمون كثيرون في اللجنة الخامسة من بذل الجهود وتقديم الدعم. وإن

ما ناقشوه في تلك اللجنة بالأمس له أهمية كبيرة بالنسبة لمداولاتنا هنا، وبوسعي أن أميز بصفة خاصة البلدان التي قالت طواعية بالأمس إنها مستعدة للانتقال من الفئة جيم إلى الفئة باء في التمويل. وقد تقدمت خمسة بلدان بالفعل هي قبرص وإسرائيل وهنغاريا وإستونيا والفلبين، وأعربت بلدان أخرى عن نيتها بالقيام بنفس الشئ. وهذا يعزز جهودنا لأنه يبدأ في توسيع القاعدة المالية التي ستمول بها المحافظة على السلام.

ودعونا أيضا نثني على رجال ونساء بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والوكالات المتخصصة العاملة في نطاق ظروف صعبة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها، مع حجز ثناء خاص للممثل الخاص السفير موريان وقائد القوة الجنرال ديالو. إنهما يقومان بأعمال بارزة في إطار هذه الظروف الصعبة. ونحن نشير إلى دفاع الجنرال ديالو الشجاع عن مونروفيا عام ١٩٩٢، كما رأينا في هذه الرحلة أن لديه أيضا مهارات دبلوماسية مماثلة.

وينبغي أن يبقى لوزع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ظروف مناسبة من الأمن والتعاون أولوية رئيسية. وقد اتخذنا خطوة كبيرة إلى الأمام في اليوم الأول من الرحلة بتوقيع اتفاق مركز القوات بحضور الرئيس كابيلا الذي قرر تغيير جدوله لحضور احتفال التوقيع. وهذه الخطوة الهامة وراؤنا الآن. ونحن نميل إلى الإيمان بأن جميع الدول الموقعة على لوساكا تحبذ وزع البعثة وستقوم، عند الضرورة، بفرض ضغوط على أية أطراف مترددة في القيام بذلك.

ودعوني أكون صريحا بشأن مشكلة أخرى كانت واضحة للغاية ولا يمكن إخفاءها، وهي الضغوط التي لا تزال موجودة بين اللجنة العسكرية المشتركة والبعثة. وقد اجتمعنا مع اللجنة في لوساكا. وأثار الاجتماع أسئلة حول كيفية تحركنا إلى الأمام، ونأمل في إمكانية معالجة هذه الأسئلة. ونحن نظل على قناعة بأنه ينبغي للجنة أن تكون مشتركة في الموقع مع البعثة وأن تكون بصورة دائمة هيئة حاكمة يمكنها الرد على الأحداث التي تقع على الطبيعة كجزء من جهد مشترك. وأريد أن أؤكد لمن لم يكن منكم معنا أنه كان يوجد عدم فهم لغوي بيننا نحن الموجودين في هذه القاعة وبين الموجودين على الطبيعة، الأمر الذي أدركناه فقط أثناء الرحلة وهو أن لفظ ''المشاركة في الموقع'' له معنى مختلف في أفريقيا بخلاف معناه هنا. فعندما تكلمنا عن ''المشاركة في الموقع'' فإننا تكلمنا فقط عن كون البعثة واللجنة في نفس المبنى. ولم تكن القضية بهذا المعنى بالنسبة لأصدقائنا في أفريقيا. والقضية كانت إلى أي مدينة ستتوجه اللجنة. وهذا كان مختلفا تماما عما توقعناه. ولم يعترض أي شخص تكلمنا معه على تقاسم المبنى. ولكن كثيرا من الموقعين على سلام لوساكا ذكروا أنهم لن يرسلوا ممثليهم في البعثة إلى كينشاسا في الوقت الحالي، ولم يعطونا أملا في أنهم يريدون إرسالهم بالمرة. وبذا فإن هذه مشكلة لم تحل أعتقد أننا لم نكن على وعي بها بالقدر الكافي حتى وصولنا هناك، وهي تتطلب انتباها من جانبنا. وأود أن أقوم بتوضيحها لأن لنفس اللفظ ''المشاركة في الموقع'' معنيين مختلفين بقدر كبير.

ونتيجة للمقابلات التي تمت في لوساكا مع البعثة واللجنة السياسية، قام السفير ليفيت بوصفه رئيسا مقبلا لمجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه بدعوة اللجنة السياسية للحضور إلى نيويورك بتاريخ ١٦ حزيران/يونيه أو نحو ذلك. وأشكر صديقنا الممتاز جين دافيد ليفيت على هذه المبادرة الهامة. وأعتقد أنه سيكون اجتماعا خطيرا. وأنا واثق أنه سيكون لدى السفير ليفيت الشيء الكثير الذي يقوله عنه، ولكنني أسترعي الانتباه إلى أن هذه سوف تكون خطوة أخرى إلى الأمام في التعاون المشترك بين منظمة الوحدة

الأفريقية ومجلس الأمن في تعزيز اتفاق لوساكا وأنه سوف يكون اجتماعا هاما جدا أو، لكي نكون أكثر تحديدا، سلسلة من الاجتماعات وآمل أن نتمكن جميعا من حجز يومي ١٥ و ١٦ حزيران/يونيه بانتظار التعليمات من السفير ليفيت بوصفه رئيسا للمجلس في شهر حزيران/يونيه.

ولقد أثرنا فقط قضيتين مع اللجنة السياسية: الحوار الوطني وضرورة نزع سلاح الجماعات المسلحة الموقعة العاملة في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولقد أوضح أعضاء اللجنة السياسية بأنهم يرغبون في الإبقاء على الحوار الوطني في يد الشعب الكونغولي، ولكنهم يشغلوننا بمسألة الجماعات المسلحة. وأعتقد أنه من الأهمية الحيوية أن تكون هذه إحدى مواضيع المناقشة الرئيسية في حزيران/يونيه، فنجاح حملة نزع السلاح والتسريح وإعادة التوطين الكامل والاستقرار ضروري لنجاح لوساكا.

وفي النهاية دعوني أتطرق إلى النشوب غير المتوقع للقتال بين القوات الأوغندية والرواندية في كيسانغاني في اليوم الثاني من رحلتنا. وفي أول الأمر خشينا من أن يدمر القتال في كيسانغاني رحلتنا. والواقع أنه وفر لنا، بطريقة غير متوقعة، تحديا وفرصة، أفخر بأن أقول إن الدول السبع لهذه البعثة الخاصة عالجتها. منذ تفاوضت الدول السبع لبعثة مجلس الأمن لما وصل إلى حد دبلوماسية المكوك الصغير الواقعية بين الرئيس كاغامي والرئيس موسيفيني، وجها لوجه وبالهاتف، وأصدر مجلس الأمن/وحكومة رواندا/ وحكومة أوغندا في ٨ أيار/مايو بيانا أعادت تأكيده منذ يومين في محنتهم في جمهورية تترانيا المتحدة، وبعد ذلك وقف القتال. وإذا أراد أي شخص دليلا إضافيا من السابقة التي وضعها السفير أنجابا في تيمور الشرقية لقدرة بعثات مجلس الأمن، أعتقد أن هذا يوضح مرة أخرى أن مجلس الأمن يستطيع، في ظل ظروف معينة، كما قام ومرة أخرى هنا، ولا سيما في تيمور الشرقية بخطوات هامة إلى الأمام.

بيد أن الفرصة ستحتاج إلى تنفيذ؛ وقد أوضح الرئيس كاغامي والرئيس موسيفيني تماما أنهما على استعداد لنزع السلاح في كيسانغاني ولكنهما يريدان القيام بنزع سلاح كامل فقط عندما تذهب البعثة إلى كيسانغاني. كما أنني تكلمت مع الرئيس كابيلا عن هذا الترتيب قبل أن يعلن. ورحب الرئيسان كابيلا وموغابي بالإعلان وقال كلاهما إنهما يريان أنه يمكن أن يكون نموذجا للتنفيذ الفعال لكل اتفاق لوساكا. بيد أن هناك حاجة إلى التأكيد، ولا سيما لزملائنا في مكتب إدارة حفظ السلام بأن الوقت ضروري. ومن الأهمية الحيوية أن تصل القوات التي ستذهب من البعثة إلى كيسانغاني هناك قبل جدول الوزع وتواريخ مثل تموز/يوليه لن تكون مناسبة لكيسانغاني. وأفهم أن الأمين العام اتصل بالفعل بعدة بلدان بشأن ذلك. وأعتقد أنني أستطيع أن أقول بأمان لأعضاء بعثة مجلس الأمن إننا نعتقد بأن الحصول فورا على وحدة تابعة للأمم المتحدة من أي جنسية إلى كيسانغاني في الأسابيع القليلة المقبلة يعد أمرا مناسبا وهاما للغاية. وبخلاف ذلك فإن المخاطرة ببدء الحرب من جديد كبيرة جدا.

كما أود أن ألفت انتباه المجلس إلى الإشعارات والبيانات الإيجابية جدا القادمة من حكومة جنوب أفريقيا بشأن استعدادها لأن تلعب دورا أكثر نشاطا في العمليات.

وفي الختام نبقى على قناعة من أن الصلة بين استغلال الموارد الطبيعية ومواصلة النزاع نطاق حاسم لمزيد من تحريات المجلس. وتتأثر جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا وسيراليون جميعا تأثيرا ضارا بسلب مواردها الطبيعية، على الرغم من اختلاف الظروف الفعلية من بلد إلى بلد. ولكن هذه القضايا تعد مركزية بالنسبة لحفظ السلام، وهناك ضرورة للنظر إليها في سياق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وكما قلنا في يومنا الأخير في أسمره إنه بنهاية الرحلة، بما في ذلك تحويل المسار الذي قمنا به إلى القرن، بناء على تعليماتكم، سيدي الرئيس، كان من الصعب بيان ما إذا كنا قد مكثنا على الطريق أسبوعا أو سنة. وكنا نشعر أنا وزملائي بالحرمان من النوم، وإما أننا لا نتناول ما يكفي من الطعام أو نفرط في تناوله، رهنا بالمكان الذي نوجد فيه وبتحركنا الدائم. ولكني أؤكد لكم، سيدي الرئيس، أنه بتوصلنا إلى توافق الآراء هذا نشعر بأننا حققنا مقاصد مجلس الأمن. وعلى الصعيد الشخصي، سيسرني أن أسافر مع أي واحد منهم ومعهم جميعا مرة أخرى تحت رئاسة أي واحد من زملائي الستة، ويحدوني الأمل في أنهم عندما يقولون أشياء مماثلة عني يعنونها فعلا.

وأشكركم، سيدي الرئيس، على تشريفي بالطلب إلى قيادة هذا الوفد. واعتذر عن التأخير، ولكني أود أن أقول إن هذه التجربة التي جرت في ظل أكثر الظروف غرابة كانت من أكثر التجارب في حياتي المهنية مدعاة للارتياح، وعلى الرغم من المصاعب الهائلة وعدم قدرتنا في آخر لحظة على الحيلولة دون استئناف القتال بين إثيوبيا وإريتريا الذي أصبح أمرا محتوما، أعتقد أننا نمضي قدما بقضية السلام في مهمتنا الأساسية، وأننا إذا استطعنا أن نغتنم الفرصة التي أتاحتها لنا كيسانغاني، يمكننا فعلا أن نحرز تقدما حقيقيا. ولكن ما يهم مرة أخرى في كل هذه المسائل هو التنفيذ، وليس مجرد وجود اتفاقات على الورق.

الرئيس (تكلم بالصينية): بالنيابة عن المجلس، أود أن أعرب عن الامتنان والتقدير لجميع أعضاء بعثة مجلس الأمن، التي قادها السفير هولبروك باقتدار، على الطريقة التي أدوا بها مسؤوليتهم الهامة بالنيابة عن المجلس.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): إنني ممتن كثيرا للسفير هولبروك على تقريره، وبوصفي أول عضو من البعثة يتلوه في الكلام، أود أن أشكره على عباراته الكريمة عن البعثة وأعضائها. وإنني أردد صدى كل ما قاله عن قيمة المشاركة في البعثة والضغوط التي صحبتها والمتعة التي اتسمت بها، وأود أن أحييه تحية إجلال وإكبار بوصفه قائدا. وربما بدا، مما شاهدناه في وسائط الإعلام والتلفاز، أن هذه البعثة كان قوامها رجلا واحدا. ويتطلب المرء قدرا من الحكمة ليتصور كيف ستكون الحالة لو أن السفير هولبروك كان مجرد عضو في البعثة، ولم يكن قائدها. ولكنني أود أن أقول إنه قاد البعثة بإحساس من المشاركة والمساواة بين أعضائها كان مثالا ومصدر إلهام لنا على السواء، وأود أن أشكره على ذلك.

ومن المهم أيضا أن نسلم بما ندين به كثيرا بشأن تلك البعثة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وللسفير مورجان، والجنرال ديالو، وللأفراد الذين اعتنوا بنا في الميدان ولموظفي الأمانة العامة الذين رافقونا ورعونا ودعمونا في ظل ظروف صعبة للغاية. ولم نكن لنستطيع العمل بدون الخدمة الممتازة التي قدمتها الشركة المصرية MC، التي وفَّرت لنا طائرة وطاقما مع دعم كبير للرحلة التي كان يتعين علينا إنجازها. وينبغي أن نوجه تحيتنا التقديرية الثالثة إلى الحكومات التي التقينا بها. فمن الرئيس كابيلا وصاعدا، كانت هناك استجابة للتعامل بشأن التفاصيل البالغة الأهمية للبعثة وكان هناك اهتمام واستعداد بهذا الصدد.

واعتقد بوجه عام أن البعثة حققت دعما ضروريا وفي الوقت المناسب لعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفوق ذلك أثبتت التزاما لم نظهره من هذه القاعة سابقا لمجلس الأمن بحل المشاكل ميدانيا في أفريقيا، وهو أمر كان وما زال في غاية الأهمية في رفع الروح المعنوية للأفارقة والأشخاص الذين يتعاملون مع أفريقيا بأن مجلس الأمن لن يتخلى عن ضرورة التصدي للمشاكل التي نواجهها

الآن. واعتقد أن قيامنا بذلك عندما كنا هناك كان رمزا شديد الأهمية لهذا الأمر.

نعم، كما أشار السفير هولبروك، كان أيضا من المهم بالنسبة لنا أن يخرج ثلاثة منا إلى مدينة ريفية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهي مدينة كانانغا التي يبلغ عدد سكانها ٧٠٠ ٠٠٠ نسمة وليس بها إمداد للكهرباء في الوقت الحالي، ولا تتوفر فيها إمدادات مياه منتظمة، ولكنها ذات روح تواقة إلى السلام وتتمتع بالنظام في ظل ظروف صعبة بقيادة حاكم إقليمي أعتقد أنه كان مصدر إلهام للذين سافروا إلى تلك المدينة. وتمثل النظرة البادية على وجوه الناس في شوارع كانانغا والتي تنادي بالسلام أثناء مرورنا، ذكرى دائمة لتلك البعثة.

وتذكرني بزيارة مماثلة قمت بها قبل بضعة أسابيع إلى مدينة في سيراليون، لا تبعد سوى ٣٠ كيلومترا من فريتاون، حيث عاد الناس لتوهم إلى مدينة بلا كهرباء أو ماء وهم يناشدون الفريق البريطاني الموجود هناك إحلال السلام بنفس الطريقة التي شهدناها هنا تماما. وقد اجتاحت الجبهة المتحدة الثورية تلك المدينة مرة أخرى. وأصبحت خالية، إذ فر سكانها إلى الأحراش. وأعتقد أنه يتعين علينا أن نستوثق من أن هذا لن يحدث لكانانغا أو للمدن الأخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكما قال السفير هولبروك وكما يقول تقريرنا، إذا أريد لسيراليون ألا تلقي ظلا على ما نحاول أن نفعله في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإنها أيضا تذكر قادة جمهورية الكونغو الديمقراطية والقادة الداخلين أطرافا في عملية لوساكا بما يمكن أن يحدث لجمهورية الكونغو الديمقراطية إذا انهار وقف إطلاق النار ورجعنا مرة أخرى لنحاول حل الخلافات المزمنة بالوسائل العسكرية بدلا من التصدي لأسبابها السياسية.

وذلك يعني أنه يجب علينا الآن أن نتابع على وجه السرعة التوصيات الواردة في التقرير، لأن الأطراف في اتفاق لوساكا تتطلع إلى إحراز نتائج، ووقف إطلاق النار مستمر ولكنه هش و، على وجه الخصوص، لا تزال كيسانغاني متوترة. وأعتقد أننا حققنا شيئا هناك، ولكن ينبغي لبعثة الأمم المتحدة أن تتلو هذا العمل بسرعة، وقدرة المراقبين هناك على العمل على أساس ما أنجزناه في كيسانغاني مسألة ذات حيوية مطلقة. وينبغي متابعة التأكيدات العامة التي وجدناها أثناء وجودنا هناك، بشأن الأمن ووصول الأمم المتحدة إلى كيسانغاني. والاتفاق المبرم بين زعيمي أوغندا ورواندا جزء من تلك التأكيدات. وقد التقيا مرة أخرى في تنزانيا في ١٤ أيار/مايو. ووردتنا تقارير عن ذلك اللقاء تفيد بأنهما يرغبان في إعادة التأكيد على التزامهما ليس باتفاق لوساكا فحسب، ولكن بانسحاب جميع قواتهما من جمهورية الكونغو الديمقراطية في الوقت المناسب ووفق هذا الاتفاق بالذات، اتفاق رواكيتورا الذي تم التوقيع عليه في مزرعة الرئيس موسيفيني، على خفض قواتهما في كيسانغاني إلى ما لا يزيد عن سريتين لكل منهما. وهذا جزء هام للغاية من عملية المتابعة.

وفيما يتعلق بمسألة الموقع المشترك، فقد قلنا في تقريرنا إن كيسانغاني تمثل على الأقل مرشحا أوليا للموقع المشترك، لبعثة منظمة الأمم المتحدة واللجنة العسكرية المشتركة معا، ولإجراء الحوار الوطني. ومما يساعد في هذا الصدد أن يتلقى المجلس تقييما من الأمانة العامة. ومن بعثة المنظمة من خلال الأمانة العامة، للإمكانية العملية لاستخدام كيسانغاني لهذا الغرض. ونود أن نعرف شيئا عن المتطلبات اللوجستية المتعلقة بالموارد لاتخاذ هذا الطريق وعما إذا كانتا تريان أنه سيكون مقبولا بوجه عام لدى الأطراف. ويحدوني الأمل، سيدي، في أن نعود خلال رئاستكم سريعا إلى هذه النقطة؛ وبغير ذلك لن يكون هناك معنى لمتابعة ما أنجزناه في

كيسانغاني، الذي لن يبقى إلا لفترة وجيزة وسيتبخر ما لم تحدث هذه المتابعة.

ويصح هذا أيضا، ولكن ربما على مدى أبعد، بالنسبة لنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع وإعادة توطينهم. وقد أثرنا هذا الموضوع مع اللجنة السياسية، وسنحتاج إلى إثارته مرة أخرى عندما تأتي اللجنة السياسية إلى نيويورك في حزيران/يونيه. ونحتاج إلى إعداد الطريق للمضي في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين، مما يعطي دورا ليس لوجود الأمم المتحدة ميدانيا فحسب، ولكن أيضا للجنة العسكرية المشتركة، حيث أرى أنه ستكون هناك وظيفة محددة للجنة العسكرية فيما يتعلق بالتعريف المحدد للجماعات التي نتكلم عنها ورصد الإجراءات الأولى المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين. وهذا أمر نود أن نراه يتواصل تحت رئاسة السفير لفيت في الشهر المقبل.

وعلى الصعيد الوطني، يتعين علينا أن نعترف بأن الأطراف لن تتخلى عن الخيار العسكري ما لم يكن الخيار السياسي حيا وقائما. ولقد أدركنا في البعثة أن جميع الحكومات، ولا سيما كينشاسا، تريد أن ترى أن الترتيبات الصحيحة قد اتخذت تحقيقا لذلك، وتريد من الجميع أن يمضوا قدما في عملهم، بيد أننا نعتقد أن الجدول الزمني الذي وضعه الميسر ماسيري للبدء بإجراء الحوار الوطني في أوائل تموز/يوليه هو، في ظل الظروف الراهنة، الجدول الزمني الواقعي الوحيد الذي ينبغي للمجتمع الدولي أن يؤيده. فهو في حاجة إلى أموال – ليس مجرد تعهدات، بل أموال للإنفاق – وعلينا جميعا أن نعمل من أجل كفالة تنفيذ ذلك.

ويتعين علينا أيضا أن نبعث برسالة في هذه المناقشة وما بعدها مفادها أن الحوار الوطني يقرره الشعب الكونغولي نفسه. ومضمون هذا الحوار يقرره الشعب الكونغولي نفسه؛ وعملية تيسيره من الخارج هي التي توفر آلية التنفيذ. والآلية من الخارج لن تؤثر في مضمون الحوار أو تقرره. وإذا استطعنا أن نبعث بهذه الرسالة الواضحة، حينئذ أعتقد أن جميع الأطراف ستكون على استعداد للشروع في تنفيذ ذلك بطريقة تزيل مخاوفها.

وأوافق السفير هولبروك على ما أدلى به من ملاحظات بشأن ضرورة المضي قدما أيضا في عمل فريق للخبراء يعنى بالاستغلال غير القانوني للموارد. وعندما نجتمع المرة المقبلة لمعالجة هذا الموضوع، يتعين علينا أن نتخذ إجراءات بشأنه. وذلك الفريق يحتاج إلى ولاية ويحتاج إلى قرار يتخذه المجلس. وتود المملكة المتحدة أن تفعل شيئا حيال ذلك في وقت قريب.

وأخيرا، اسمحوا لنا أن نعود إلى الحالة الموضوعية المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية. إننا نركز على سيراليون هذا الأسبوع، وربما الأسبوع المقبل، ولكنه يتعين علينا أن نتناول الخطوات المقبلة التي ينبغي أن نتخذها بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعندما نطلب من الأمانة العامة أن تعالج هذا الأمر، نرجو منها أن تعلمنا بصراحة إذا كان انشغالها بسيراليون يؤثر في قدرتها على التعامل مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإذا صح ذلك، يجب أن تحصل على تعزيزات فورية لأن ما تحتاجه الكونغو لا يحتمل انتظار حل مشاكل أخرى في أماكن أخرى قبل أن نعالج المسائل التي كشفنا النقاب عنها وواجهناها في بعثتنا. ومتابعة للعمل بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية ضروري بقدر ضرورة متابعة العمل بشأن سيراليون.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): لقد أعرب سفير المملكة المتحدة عن مشاعري بدقة. فقد عملت بعثتنا كفريق عمل دون وجود أي خلافات في وجهات النظر بين أعضائنا السبعة. ويأتي ذلك، إلى حد بعيد، نتيجة الجهود

الشخصية التي بذلها السفير هولبروك الذي أود أن أوجه إليه الشكر هنا.

إن بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا الوسطى، والتي شرفني أن أكون أحد أعضائها، كانت بالتأكيد مفعمة بالعمل ومفيدة. فلقد كانت مفعمة بالعمل بسبب الاتصالات المختلفة العديدة التي أجريناها مع معظم الأطراف في الصراع. وكانت مفيدة لأنها مكنتنا من أن نتفهم على نحو أفضل المعاناة التي يتعرض لها الشعب الكونغولي وما يصبو إليه من آمال، ومن تقييم وضع المتحاربين، وتقييم التوقعات المرجوة من الأمم المتحدة، والإسهام في تسوية مشكلة واحدة – في كيسانغاني – حصلت بينما كانت البعثة في المنطقة.

ولقد مكنتنا البعثة من التوصل إلى عدة حقائق. وبناء على ذلك، بات بإمكاننا أن نتبين المواطن التي ينبغي أن نركز جهودنا عليها في الأسابيع والأشهر المقبلة.

أما بالنسبة للحقائق التي توصلنا إليها، فإن تقرير البعثة يصفها وصفا أمينا. وأود أن أركز على العناصر التي أرى أنها جديرة بالاهتمام أكثر من غيرها.

أولا، إن الشعب الكونغولي يشعر بمعاناة وبتعب عميق من جراء الحرب وما تسببه من فوضى وأعمال عنف ودمار، ومن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وما يحدث فيها من مجازر في المناطق التي تشهد قتالا واحتلالا، ومن نهب للموارد الطبيعية، وانعدام لوجود القانون والنظام والحد الأدنى من الخدمات الأساسية التي يحق للمواطنين أن يتوقعوها من سلطاتهم. ولقد تكلم السفير غرينستوك بفصاحة كبيرة عن الحالة في كاننغا، وهي مجرد مثال من عدة أمثلة.

وثانيا، إن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية مستعدة الآن للتعاون الكامل مع الأمم المتحدة ولتيسير عمل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهناك التزامات واضحة في هذا الصدد. والدليل على ذلك التوقيع على اتفاق مركز القوات بوجود بعثتنا.

وثالثا، إن الدول الثالثة المعنية بالصراع تدعي بأنها على استعداد لاحترام وقف إطلاق النار وخطة فض الاشتباك المؤرخة ٨ نيسان/أبريل، ولتنفيذ اتفاق لوساكا. والواقع أن وقف إطلاق النار يحترم منذ تاريخ ١٤ نيسان/أبريل. والحادث الرئيسي الوحيد الذي وقع هو اندلاع القتال في كيسانغاني بتاريخ ٥ أيار/مايو بين القوات الأوغندية والقوات الرواندية. ووجود البعثة في المنطقة أتاح لنا فرصة إقناع البلدين بالاتفاق على فض الاشتباك بين قواهما وجعل المدينة مجردة من السلاح.

ورابعا، يطالب الشعب وجميع الأطراف في الصراع أن تتحمل الأمم المتحدة مسؤولياتها دونما إبطاء – وبعبارة أخرى، أن تنشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بسرعة.

وبناء على هذه الحقائق، علام ينبغي لنا أن نركز جهودنا؟ لقد حددت فرنسا خمسة مجالات رئيسية.

المجال الأول هو تنفيذ الجانب العسكري لاتفاق لوساكا. وهذه هي أولى الأولويات. ويجب أن نعمل على أساس وقف إطلاق النار الذي سرى مفعوله بتاريخ ١٤ نيسان/أبريل. وهذا يتطلب أولا أن تنفذ الأطراف، عن طريق اللجنة العسكرية المشتركة، الخطط الرامية إلى فض الاشتباك وإعادة الانتشار، والانسحاب في نهاية المطاف؛ وثانيا، نشر المرحلة الثانية من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في أسرع وقت ممكن كي يتسنى لها رصد احترام وقف إطلاق النار وتنفيذ الأطراف للالتزامات التي قد قطعتها على نفسها.

وهذا يتطلب تحديدا القيام بعدة مهام. أولا، يجب أن تتواجد البعثة واللجنة العسكرية المشتركة في مقر واحد عملا بالقرار ١٢٩١ (٢٠٠٠). وثانيا، يجب أن نعجل في الاستعدادات الرامية إلى نشر البعثة حسبما يأذن به المجلس. ولا يسع الأمم المتحدة أن تفعل شيئا بدون التزام من الدول الأعضاء بتوفير الموارد البشرية والمادية والمالية المطلوبة. وفرنسا، من جهتها، ستسهم في تقديم العتاد والدعم اللوجستي لكتيبة من الكتائب الأربع المنتشرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وثالثا، يجب أن يبذل جهد خاص في كيسانغاني التي يتعين أن تصبح مجردة من السلاح وفقا للاتفاق المبرم بين أوغندا ورواندا وأن تصبح تحت سيطرة البعثة. وهذا يتطلب أن تتوفر للبعثة الوسائل الضرورية لإنجاز العمل. ونرى أن الانتشار يجب أن يكون على مراحل وأن يمضي قدما لدى توفر الموارد حتى يتسنى لنا تعزيز ديناميكية السلام حديث العهد حينما يكون أكثر إلحاحا وحساسية، لا سيما في كيسانغاني.

وهنا، أوافق تماما على البيان الذي أدلى به سفير المملكة المتحدة. وأعتقد أنه من المفيد والملح أن تساعدنا الأمانة العامة على تحديد الموارد - التي لا شك أنها تفوق بكثير الموارد التي كانت متوقعة - لتلك المدينة الكبيرة التي يبلغ عدد سكانها مليوني نسمة، وهي ثالث أكبر مدينة في البلاد. ويمكن للأمم المتحدة بهذه الطريقة أن تضطلع عن طريق بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بهذه المسؤولية الرئيسية التي تحددها بعثتنا، بالإضافة إلى المسؤوليات التي حددها أصلا القرار ١٢٩١ (٢٠٠٠).

وحتى يمكن للأمم المتحدة الاضطلاع بهذه العمليات جميعا، عينت لها ممثلين ممتازين في الميدان هما السيد مرجان، الممثل الخاص للأمين العام، والفريق أول ديالو، قائد قوات بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وجميع الأطراف تثق فيهما الآن، وهذه الثقة دليل على ما يتمتعان به من كفاءات شخصية ومهنية متميزة، وأنا أحييهما على ذلك.

والمجال الثاني الذي يتعين أن نركز عليه جهودنا هو الحوار الوطني. والحوار الوطني ليس عنصرا هاما من عناصر اتفاق لوساكا فحسب، وإنما أيضا السبيل لبناء قاعدة ديمقراطية في الكونغو، فهو يتيح إعادة توحيد البلاد، وتحقيق المصالحة الوطنية، وإعادة بناء الدولة. وتدعم فرنسا العمل الذي يقوم به الميسر، السيد ماسيري عن طريق تقديم الدعم السياسي والدعم المالي الذي يصل إلى ٧٠٠ ٠٠٠ دولار. ونحن نؤيد ما أوصى به التقرير من تعيين مستشار رفيع المستوى للميسر على وجه السرعة، يكون مقره كينشاسا على أن يكون من الناطقين بالفرنسية.

وفيما يتعلق بالمكان، يقترح التقرير، أولا وأخيرا، التفكير في كيسانغاني، ذات المكانة المركزية في البلد من الناحية الجغرافية، وينبغي تجريدها من السلاح ووضعها تحت سيطرة الأمم المتحدة، شريطة الانتقال فيما بعد إلى كينشاسا، لإجراء الحوار الوطني. ونعتقد أن هذا الاقتراح مناسب ونرى ضرورة تأييده.

ومن ناحية المضمون، ينبغي للميسر أن يضمن أن الحوار يجمع القوى السياسية كافة، دون إعطاء معاملة تمييزية لمن حملوا السلاح، على أن يتطور الحوار بسرعة، لكي لا يتحول إلى مناقشات بلا نهاية. ولكن من المستصوب، مع ذلك، أن يجرى الحوار السياسي الداخلي بالتوازي مع تنفيذ الشروط العسكرية الواردة في اتفاق لوساكا، وسيكون من غير المجدي أن نربط بين العمليتين برباط وثيق، لأن هناك تطورات تجري على الصعيد العسكري - وقد رأينا ذلك مؤخرا في كيسانغاني - قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار

ولا تمت بصلة إلى المسائل السياسية الداخلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

والمجال الثالث الذي يتعين أن نركز عليه جهودنا هو إنشاء فريق معني بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. وقد اتخذ المجلس، حتى قبل مغادرة البعثة، موقفا مبدئيا مؤيدا لإنشاء هذا الفريق. ولم يكن بوسع البعثة إلا أن تلاحظ أهمية هذه المشكلة كما أن توضيح الموقف يعد فكرة طيبة. وعلينا إذن، ودون المزيد من التأخير، أن نحدد بوضوح ولاية الفريق وأن نطلب إلى الأمين العام تشكيله. إن معالجة المشاكل التي تشعل لهيب الحرب - والتي تحرض أحيانا على إشتعال الحرب - شرط ضروري للسعي إلى السلام. ويعلق الوفد الفرنسي أهمية خاصة على هذا الموضوع.

المجال الرابع الذي يتعين علينا تركيز جهودنا عليه هو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وارتكاب المذابح. والمعلومات الخاصة بهذا الموضوع تتكدس أسبوعا بعد آخر. وبالأمس فقط أصدرت منظمة رصد حقوق الإنسان "هيومان رايتس ووتش" تقريرا جديدا لا يسعنا إلا أن نتأثر به. ولا يجوز التسامح مع نزعة الإفلات من العقاب في جمهورية الكونغو الديمقراطية مثلما هو الحال في أي مكان آخر. ولا بد للمجلس أن يبدأ على وجه السرعة في بحث سبل ووسائل تقصي الحقائق والتأكد من تقديم المجرمين إلى العدالة.

المجال الخامس والأخير، هو نزع سلاح الجماعات المسلحة وإعادة إدماجها في الحياة المدنية. ومن المؤكد أنها مسألة بالغة الصعوبة، أولا لأن تقرير الحقائق صعب جدا. وأنه لأمر مريح بطبيعة الحال أن نلصق بطاقة معتادة موحدة على جميع ما يسمى بالقوات غير الموقعة على الاتفاق، ولكن الحالة أكثر تعقيدا من ذلك دون شك. وعلاوة على صعوبة تقرير الحقائق، من الواضح أنه لا يوجد حل عسكري ناجع دائم. فعلى مدى سنوات حاولت كثير من الجيوش المدربة فرض حل عسكري دون جدوى.

ولذلك فإن النهج المعقول الوحيد ينطوي على عنصرين: أولا، جميع اللاجئين والمنفيين والمشردين الذين التمسوا اللجوء إلى السلاح، في وقت أو آخر، بوصفه السبيل الوحيد، ينبغي أن تتاح لهم ثلاثة احتمالات في بلدانهم الأصلية: ضمان سلامتهم البدنية، وتوفير البديل الاقتصادي، وإعادة إدماجهم في الحياة السياسية لبلدهم.

ثانيا، الذين ارتكبوا فعلا جرائم الإبادة الجماعية ينبغي تقديمهم للعدالة، فضلا عن الذين أُدينوا في السنوات الأربع الأخيرة بارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ختاما، إننا نمر بمرحلة حاسمة فيما يتعلق بتطور الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية فقد تحقق بعض التقدم، وعلينا تعزيز هذا التقدم.

وعلى الصعيد السياسي يجب علينا، قبل كل شيء، الإبقاء على الحوار الذي بدأه مجلس الأمن الآن مع الأطراف، أولا في كانون الثاني/يناير بمبادرة من السفير هولبروك، وفي هذا الشهر بمبادرة من بعثة المجلس، وعلينا دعم ذلك الحوار. وكما يلاحظ تقرير البعثة، وحسبما بيَّن السفير هولبروك، فإن الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن في حزيران/يونيه ستعقد اجتماعا آخر هنا في نيويورك يومي ١٥ و ١٦ حزيران/يونيه بين المجلس وبين أعضاء اللجنة السياسية المنشأة بموجب اتفاق لوساكا. وسأعود ثانية إلى المجلس لتزويده بمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع بمجرد أن نحصل على التفاصيل المتعلقة بزيارة أعضاء اللجنة السياسية المنشأة بموجب اتفاق لوساكا.

والمجال الثاني الذي يتعين علينا تعزيز التقدم الذي تحقق فيه هو الصعيد العسكري. وعلينا أن نوفر لبعثة منظمة

الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية جميع الموارد التي تحتاج إليها حتى يمكن نشرها في الميدان. ومصداقية المجلس، بل والأمم المتحدة بأسرها معرضة للخطر في هذا الصدد.

وأود أن أشدد مرة أخرى، بالنسبة لهذه النقطة على ما ردده المتكلمان اللذان سبقاني وهما السفير هولبروك والسفير غرينستوك. لا شك أن الأحداث الأخيرة في سيراليون تلقي بظلالها على جميع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، خاصة في أفريقيا. ولكن كل أزمة لها خصائصها المميزة. ويجب علينا بطبيعة الحال أن نستخلص جميع الدروس الممكنة من الحالة في سيراليون، ولكن الدرس الذي نستخلصه من أجل جمهورية الكونغو الديمقراطية هو أن حالة سيراليون ينبغي أن تدفعنا لأن نضاعف جهودنا هنا ونجعل من التزامنا في جمهورية الكونغو الديمقراطية نجاحا تحرزه الأمم المتحدة، وبعبارة أخرى نجاحا نحرزه جميعا.

السيد بن مصطفى (تونس) (تكلم بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء أود أن أشكر رئيس بعثتنا، السفير هولبروك على إحاطته الإعلامية بشأن زيارة بعثة مجلس الأمن لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب له عن تقديرنا للقيادة والحكمة والدينمية التي مارسها خلال زيارته. ولقد مكن بالتالي البعثة من الاضطلاع بالولاية التي أوكلها إليها مجلس الأمن.

إن قرار المجلس بإيفاد البعثة إلى المنطقة يعكس الأهمية التي يعلقها على تسوية الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهو يدل أيضا على رغبة المجلس في أن يرصد عن كثب تنفيذ قراراته.

ووفد بلدي، شأنه شأن جميع أعضاء مجلس الأمن الآخرين الذين شاركوا في البعثة، يؤيد النتائج والتوصيات الواردة في تقرير البعثة. ونعتقد أنها تستأهل اهتمام مجلس الأمن الكامل وأعضاء الأمم المتحدة والأمانة العامة. وأود أن أركز على نقاط قليلة.

لقد مكنت البعثة من الاشتراك في حوار مباشر مع الأطراف بشأن تنفيذ القرار ١٢٩١ (٢٠٠٠) واتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. وقد حثثنا الأطراف على أن تختار السلام وأكدنا على التزامها في هذا الشأن، ولكننا أخذنا في الحسبان أيضا توقعاتها ومشاعر قلقها.

لقد استمعنا إلى كلمات إيجابية مشجعة من الزعماء الذين قابلناهم. وأشركنا الرئيس كابيلا في تفاني حكومته من أجل السلام وفي رغبته في تقديم الدعم والتعاون التامين للجهود التي يجري بذلها لاستعادة السلام.

ووقف أطلاق النار المنصوص عليه في الاتفاق الذي توصلت إليه الأطراف في ٨ نيسان/أبريل في كمبالا خطوة إلى الأمام على الطريق إلى السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولكنه لا يزال هشا حتى الآن. والتطورات العسكرية التي وقعت في كيسانغاني وحول المدينة خلال زيارة البعثة تبين خطورة الحالة. وقد قال السفير هولبروك أن بعثة المجلس أسهمت إسهاما نشطا في نزع فتيل الحالة في كيسانغاني. ونحن نعتقد أن من الضروري خلال هذه المرحلة الحاسمة أن تبذل الأطراف جهودا إضافية على الصعيدين السياسي والعسكري، وأن يقدم المجتمع الدولي أيضا دعما نشطا مستمرا ويقوم بالمتابعة.

ونحن نرحب بكون جميع الأطراف قد أكدت الحاجة الماسة إلى النشر السريع للمرحلة الثانية من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حتى يتجنب أي فراغ قد يعرقل وقف إطلاق النار. ومن الواضح أن ذلك النشر يتطلب التزاما حازما من جانب جميع الأطراف كبداية. وإن التوقيع على اتفاق وضع القوات بين

بعثة المنظمة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، في وجود بعثة مجلس الأمن كان هاما.

لقد أكد الرئيس كابيلا، والأطراف الكونغولية الأخرى وأعضاء المجتمع المدني الكونغولي الذين قابلناهم في كينشاسا، تأييدهم للحوار بين الطوائف الكونغولية. ونأمل أن يقضي بأسرع وقت ممكن على الخلافات القائمة وعلى وجه الخصوص المتعلقة بمكان إجراء الحوار، حتى يمكن أن يبدأ على قاعدة صلبة. ونحن ندعو الأطراف الكونغولية إلى التعاون التام مع الوسيط. وقد لاحظنا بالفعل أن الغالبية الكبيرة من المشاركين في الحوار تفضل أن يجري الحوار على الأراضي الكونغولية.

وأود أن أؤكد، كما يؤكد التقرير، أنه فيما يتعلق بالنهوض بالسلم الدائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، هناك رابطة وثيقة بين التقدم في الحوار بين الطوائف الكونغولية، ونشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتنفيذ سائر الجوانب العسكرية لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار.

كانت هناك مسألة أخرى تناولتها بعثتنا وهي تبادل أسرى الحرب. وبالإضافة إلى البعد الإنساني، سيسهم هذا التبادل في تعزيز الثقة فيما بين الأطراف. ونحن نرحب برد الفعل الإيجابي الذي أبدته جميع الأطراف إزاء هذه المسألة. ونعتقد أن المتابعة ينبغي القيام بها بمساعدة لجنة الصليب الأحمر الدولية حتى يتحول هذا التصميم المعرب عنه إلى أعمال بأسرع وقت ممكن.

وكان من بين المسائل الأخرى التي أثارتها البعثة مع الأطراف الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والثروات الأخرى الخاصة بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتوصي البعثة بأن ينشئ المجلس بسرعة فريق الخبراء الذي ينظر في تشكيله. ونحن نتوقع أن يتوصل المجلس إلى قرار بشأن هذا الموضوع قريبا جدا.

لقد مكنت زيارة بعثة مجلس الأمن من بدء حوار بناء مع الأطراف. وهذا يستحق الإبقاء عليه. واقتراح عقد اللجنة السياسية في نيويورك، تحت رئاسة السفير جين دافيد لوفيت للمجلس في حزيران/يونيه، سيوفر فرصة جديدة لمواصلة هذا الحوار بقصد تقديم المزيد من التأييد لعملية السلام.

في الختام، أود أيضا أن أعرب عن التقدير للممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولقائد القوة اللواء ديالو، ولجميع أفراد بعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية لجهودهم الدؤوبة لضمان نجاح البعثة.

السيد يلتشنكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): شأني شأن زملائي الذين تكلموا قبلي، أود أن أعرب عن التقدير للسفير هولبروك لقيادته وتصميمه باعتباره رئيسا لبعثة مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد جاءت هذه البعثة في وقت تقع فيه تطورات خطيرة على القارة الأفريقية.

كما نعرف جميعا، بدأ مجلس الأمن عمله في عام ٢٠٠٠ بتأكيد لالتزامه بحل الصراع في أفريقيا. واليوم يمر مجلس الأمن بـ ”شهر أفريقيا“ آخر لا يزال يضع هذا الالتزام موضع الاختبار الدقيق.

ومن هذا المنظور نود أن نعرب عن تقديرنا لأعضاء البعثة لإسهامهم الهام في وفاء المجلس بتعهده باجتياز هذا الاختبار بنجاح. وأوكرانيا تؤيد كل الملاحظات والتوصيات الواردة في التقرير الذي أعدته البعثة. وأود أن أدلي ببعض التعليقات القليلة فيما يتعلق ببعض المسائل الكبرى المثارة في التقرير.

النقطة الأولى تتعلق بمسألة نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن نتائج محادثات أعضاء بعثة مجلس الأمن مع زعماء الأطراف في اتفاق لوساكا أعات تأكيد أهمية نشر المرحلة الثانية من بعثة منظمة الأمم المتحدة. وفي هذا الخصوص، نقر تماما بأن إحدى أكثر المهام إلحاحا الحيلولة دون أن تؤثر التطورات في سيراليون من أن يكون لها تأثيرا سلبيا على وجود الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالتأكيد، ليس من السهل القول بأن عملية حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية يجب الحكم عليها من واقع حالتها الموضوعية. وعلينا أن نقر بأن دولا مساهمة إسهاما كبيرا بقوات في البعثة ستضع في اعتبارها الأزمة الراهنة في سيراليون. وعلينا أن نسلم بأن حكمها سيكون أيضا قائما على استجابة الأمم المتحدة للتطورات في سيراليون وعلى النتيجة الناجحة لأعمال الأمم المتحدة للتغلب على الأزمة.

ونحن نوافق على توصية البعثة بأن يسبق قرار الأمين العام النهائي بشأن نشر بعثة المنظمة إعادة تأكيد جميع الأطراف لالتزاماتها باتفاق لوساكا. وفي الوقت نفسه، نحث أيضا الأمين العام على الاهتمام بشكل خاص بزيادة قدرات البعثة لحماية أفرادها. والقوة العسكرية للبعثة الموسعة لا بد أن تكون من القوة بحيث يكون لها تأثير قمعي حقيقي على أية محاولات لتهديد سلامة وأمن حفظة السلام.

ويبرز تقرير البعثة أيضا نقطة أخرى، يتعين التصدي لها مباشرة مع الأطراف في اتفاق لوساكا. ولكي يتسنى لعملية السلام أن تحرز النجاح يجب أن تمضي قُدما. والسلوك الجديد الذي اتبعته الأطراف نحو المحافظة على وقف إطلاق النار، والذي أحيط به علما في تقرير البعثة، مشجع بالفعل. وفي الوقت نفسه، وقف إطلاق النار عنصر واحد فحسب من عناصر اتفاق لوساكا. وفي هذا السياق، يتعين أن تظهر الأطراف قدرا أكبر من المسؤولية لدفع جميع الأجزاء المكونة الأخرى من عملية السلام إلى الأمام.

وعلى سبيل المثال، فإننا نسلم بوجود اختلافات كثيرة حول مكان إجراء الحوار بين الأطراف الكونغولية. بيد أن تلك الاختلافات لا تشكل عقبة رئيسية تعترض بدء المباحثات السياسية بين الأطراف الكونغولية، التي تتسم بأهمية جوهرية لتحقيق سلام دائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي هذا الصدد، نؤيد تأييدا كاملا مبادرة فرنسا لعقد اجتماع للجنة السياسية في الشهر القادم في نيويورك، الأمر الذي من شأنه أن يحل بعض المسائل المعلقة التي تعوق إحراز تقدم في عملية السلام. ونوافق على أنه ينبغي معالجة المسائل الأكثر صعوبة، من قبيل نزع سلاح المجموعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها وإعادة توطينها، في اجتماع اللجنة السياسية في نيويورك.

ومن المهم أيضا التسليم بالدور المساعد الذي قامت به بعثة مجلس الأمن لتهدئة أزمة كيسانغاني، التي تُذكِّر بأوقات الكفاح للإرهابيين في أفريقيا والتي وصفت بأنها مفسدة القرن الحادي والعشرين. وينبغي أن تشجع المعارك في هذه المدينة الكونغولية مجلس الأمن كي يتخذ موقفا أشد قوة بشأن ضرورة وضع نهاية لوجود القوات الأجنبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الأمر الذي لا يتفق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ونحيط علما بالاتفاق بين رواندا وأوغندا لسحب قواتهما من كيسانغاني.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أؤكد بخاصة على توصية البعثة بشأن القيام في وقت مبكر بإنشاء فريق للخبراء للتحقيق في التقارير المتعلقة بالاستغلال غير المشروع لموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي الإشارة إلى أن مجلس الأمن قد تعهد رسميا بالفعل باتخاذ قرار بشأن هذه المسألة

على جناح السرعة، آخذا في اعتباره الاستنتاجات التي توصلت إليها بعثته إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأخيرا، نشعر، كما يشعر به الوفد الفرنسي، بقلق بالغ إزاء حالة حقوق الإنسان في شرقي الكونغو، والتي ثبت أنها مصحوبة بكارثة بالفعل، وذلك وفقا لما أفاد به عدد من التقارير الموثوقة. وينبغي أن يولي مجلس الأمن اهتماما خاصا بهذه المسألة. ونرى، أنه ينبغي إنشاء الفريق من أجل غرض التحقيق في التقارير عن الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والأعمال العدوانية المرتكبة ضد السكان المدنيين في شرقي الكونغو.

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل رواندا، يطلب فيها دعوته للمشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أقترح، بموافقة المجلس، دعوة هذا الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد موتابوبا (رواندا) المقعد المخصص له إلى جانب قاعة المجلس.

السيد محمد كمال (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يشارك وفدي في الإعراب عن الشكر للسفير ريتشارد هولبروك، ليس فحسب لتقديمه التقرير عن الزيارة التي قامت بها بعثة مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، بل أيضا لقيادته المتازة لهذه البعثة الهامة. ونثني عليه وعلى أعضاء البعثة الآخرين للمساعدة في تحسين فهم المجلس للتحديات التي تواجهها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية هناك.

الحرب الأهلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية حلقة رئيسية في سلسلة الصراعات المتداخلة المستعرة في هذا الجزء الشاسع من أفريقيا. ويشارك في الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية على الأقل ستة بلدان وثلاث فصائل للثوار، من بينها أيضا مليشيات ومستغلون تحفزهم بقدر أكبر الرغبة في استغلال الموارد الطبيعية في ذلك البلد أكثر من أي شيء آخر. وقُتل الآلاف من المدنيين، ويلاقي المزيد من الأشخاص حتفهم بسبب المرض والجوع. وشُرد زهاء مليون من الكونغوليين من مساكنهم. وتعد المعارك التي جرت مؤخرا في كيسانغاني والتي انتهكت اتفاق لوساكا، واتفاق فصل القوات الموقع في كمبالا يوم ٨ نيسان/أبريل ووقف إطلاق النار المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل، بالفعل نكسة لعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونوافق على ما ذكره السفير هولبروك بأن النكسات التي حدثت لا ينبغي أن تعوقنا. ولا يمكن أن يتخلى المجتمع الدولي عن جمهورية الكونغو الديمقراطية. فالتخلي عنها لن يرسل إلا رسالة خاطئة إلى أفريقيا.

وهناك بطبيعة الحال، سبب للحذر خشية أن تتعرض بعثة سلام أخرى تابعة للأمم المتحدة لأخطار محتملة في واحدة من مناطق الحرب التي يصعب معالجتها، ولكن هذه العملية تعكس توافقا متزايدا في آراء المحاربين أنفسهم مفاده أن مصلحتهم تقتضي الالتزام باتفاق السلام الذي وقّع عليه في تموز/يوليه. وإذا أصبح في المستطاع تهيئة بيئة آمنة بقدر كاف للعاملين في مجال حفظ السلام، يصبح وزع موظفي حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة جديرا بالدعم. ونلاحظ أن كل رئيس من الرؤساء الأفريقيين لخمسة من البلدان في وسط أفريقيا وجنوبيها الذين استشيروا، أثناء زيارة البعثة ينادي صراحة بالوزع السريع ويشعر بالقلق إزاء استدامة وقف إطلاق النار دون وزع البعثة. وليس ثمة شك في أنه يتعين على قادة المنطقة أن يشتركوا في المسؤولية عن إعادة

الاستقرار إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونتيجة لذلك، يوافق وفدي تماما على التوصية التي تفيد بأنه ينبغي للأمين العام، قبل أن يتخذ قراره النهائي، أن يتكلم مع كل طرف من أطراف لوساكا على أعلى المستويات، وأن يسعى إلى الحصول على التزام الأطراف صراحة بالمساعدة في وزع المرحلة الثانية من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وضمان استمرار التزام الأطراف بالحفاظ على وقف إطلاق النار والحصول على تعهد أكيد من الأطراف بدعم المرحلة الثانية على أرض الواقع بكل طريقة ممكنة.

وقُصد باتفاق لوساكا أن يؤدي إلى وقف فوري لإطلاق النار وإجراء حوار بين الأطراف الكونغولية بشأن مستقبل البلد. وتواصل جميع الأطراف انتهاك الاتفاق، ولكن توجد قطاعات واسعة من البلد في حالة سلام إلى حد كبير. ولن تتخذ بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مواقع لها بين المحاربين الناشطين؛ وبدلا من ذلك، سوف توفر البعثة الأمن في مناطق مستقرة بصورة نسبية الأمر الذي يمكن المراقبين من رصد انتهاكات اتفاق لوساكا هناك. ويرمي الهدف إلى التقليل من المخاوف المتصلة بالأمن لدى كل الجوانب وإلى بناء الثقة التي تمكن الأطراف ذاتها من توسيع المناطق السلمية والتصدي للمسائل العسيرة على الحل.

وثمة قضية رئيسية وهي مشكلة الطريقة التي يمكن من خلالها تحييد القوات الرواندية المسلحة السابقة ومليشيا إنترهاموي، التي تشكل عنصرا هاما لاستعادة الثقة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويوافق وفدي على اقتراح البعثة ومؤداه أنه ما لم تحسم هذه المسألة، فسيكون من العسير للغاية استعادة حكم القانون أو ضمان أمن الحدود في الجزء الشرقي من ذلك البلد. ونوافق على أن أي نجاح لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يتطلب وضع نهاية لدعم جميع المليشيات غير التابعة للدولة، وإعادة الإدماج السلمي للمقاتلين من الدول المجاورة في بلدانهم الأصلية والتزام المجتمع الدولي بالمساعدة في هذه العملية.

ونعرب عن دعمنا لفرنسا لعزمها على دعوة اللجنة السياسية إلى الاجتماع في نيويورك أثناء رئاسة فرنسا للمجلس في شهر حزيران/يونيه.

لقد أظهرت الخبرات في الصومال ورواندا احتمال وقوع نتائج تنم عن كوارث للعمليات المخططة والمحددة بصورة رديئة والتي تفتقر إلى الموارد العسكرية والمالية لأداء المهمة.

وكما هو الحال في سيراليون أو غيرها من بقاع أفريقيا، يقف المجتمع الدولي عند مفترق طرق من حيث كيفية الاستجابة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويعلم أفراد حفظ السلام في كل مكان أن أفضل اتفاقات وقف إطلاق النار إعدادا تنهار أحيانا. علاوة على ذلك، لا ينبغي أن يسمح للأزمة في سيراليون أن تلقي بظلالها على مسؤولية المجتمع الدولي عن المساعدة في إحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونود في الوقت ذاته أن نؤكد ضرورة أن نتفادى تكرار أخطاء مماثلة في البعثات الأخرى، بما فيها البعثة الموجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تتصف بخصائص فريدة، وينبغي أن يحكم على عملية حفظ السلام هناك وفقا لوقائعها الموضوعية.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): نود أن ننضم إلى زملائنا في الإشادة بالسفير هولبروك على قيادته لبعثة مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد فرض سلطة المجلس على قادة الدول المعنية بما له من مهارات دبلوماسية، وإصرار، وتصميم، وقوة إقناع معروفة

للجميع. إننا جميعا نعرب عن عميق الامتنان له على ما قدمه لمجلس الأمن من خدمة وعلى إسهامه في الدفاع عن قضية السلام. ونعرب عن تقديرنا لعرض السفير هولبروك للتقرير هذا الصباح، حيث أعطانا آراء البعثة النفاذة، المستمدة من التجربة المباشرة وتقييم الحالة المباشر، بشأن المسائل والتحديات الحقيقية. ونحن ممتنون لك يا سيدي الرئيس على ترتيب هذه المناقشة المفتوحة للنظر في تقرير البعثة، ونشير إلى ما شعرنا به من الأسف لأن تقرير بعثة المجلس إلى كوسوفو لم يتسن عرضه في شكل يتيح المشاركة ولو حتى لأكثر أعضاء الأمم المتحدة اهتماما بالأمر.

ويود وفدي أيضا أن يوجه أصدق عبارات الشكر إلى أعضاء البعثة للدور الذي أدوه بصفتهم الشخصية وبوصفهم أعضاء في البعثة. لقد كانت مهمتهم بالغة الصعوبة، يضاعف من صعوبتها الحالة المتردية بسرعة في سيراليون والتحضيرات للحرب بين إريتريا وإثيوبيا. وقد أسفر تدخل البعثة عن نتائج فورية، كما تجلى في إبرام اتفاق مركز القوات وكما يتبين من الإعلان المشترك بشأن جعل كيسانغاني منطقة منزوعة السلاح.

سنقتصر في مداخلتنا على خمس مسائل. أول المسائل التي تشغل أذهاننا هي نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكما تفيد البعثة، يشاركنا في هذا الشاغل نفسه قادة المنطقة. وتشير البعثة، استنادا إلى الدروس المستقاة من تجربة سيراليون بتوخي الحذر في نشر القوات قبل أن يصل التراع إلى غايته. وتوصي البعثة أيضا بأن نتأكد من أمن أفراد حفظ السلام وإمكانية وصول التعزيزات على الفور. ومن الواضح أننا نواجه اعتبارين متضادين هما، من ناحية، سرعة وزع بعثة منظمة الأمم المتحدة من أجل صون عملية السلام، ومن ناحية أخرى ضرورة تأمين أفراد حفظ السلام وتجنب إذلالهم.

وفي هذا الصدد، نود الإشارة إلى عرض بنغلاديش تقديم كتيبة مشاة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن لم نتردد في الإبقاء على عرضنا المقدم لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، حتى في خضم التطورات الأخيرة. وما زال التزامنا راسخ تجاه بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

نؤمن بتكامل جهودنا الجماعية. ونسهم بما في حوزتنا في سبيل السلام. فالدول التي على استعداد للمساهمة برجالها ولكنها تفتقر إلى القدرة على تقديم العتاد ينبغي إكمال مساهمتها من جانب البلدان التي يمكنها توفير المعدات وغيرها من الدعم السوقي والتقني. وسيجعل هذا من جهودنا الأمنية الجماعية جهودا جماعية بحق.

ويتصل بنشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مسألة قيامها بالعمل مع اللجنة العسكرية المشتركة. ومن المحبط أن بعض أعضاء اللجنة العسكرية المشتركة يرفضون مجرد الاجتماع في كينشاسا، مع أن المجلس نص في قراره ١٢٩١ (٢٠٠٠) على اشتراك البعثة واللجنة في الموقع.

المسألة الثانية التي سأتطرق إليها هي نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج وإعادة التوطين. ونعرب عن تأييدنا للرأي المتمثل في التزام جميع الجماعات المسلحة، بما فيها القوات المسلحة الرواندية السابقة والإنتراهاموي، بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج وإعادة التوطين. وما زالت هذه المسألة تشكل لب الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي تنطوي على آثار بالنسبة للسلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى.

المسألة الثالثة التي سنعلق عليها هي الحوار بين الفئات الكونغولية. ونؤيد الرأي القائل بأن هذا الحوار ينبغي أن يجري بالاقتران بنشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في

جمهورية الكونغو الديمقراطية وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج وإعادة التوطين. وعدم وجود اتفاق على هذه المسألة يبعث على القلق. ونحن على ثقة من أن السير كيتوميلي ماسيري سيتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بين الأطراف في موعد مبكر.

المسألة الرابعة هي مسألة احترام القانون الإنساني وحقوق الإنسان. ونعرب عن امتناننا للسفير فان فالصوم لإثارته هذه المسألة خلال الزيارة التي قامت بها البعثة. وحادث موينغا بشع بشكل خاص، ورد السيد إيلونغا مثير للغضب. وهذا يدل على العواقب البعيدة المدى المترتبة على الإفلات من العقاب. ونقر بأنه ينبغي في المقام الأول التحقيق في حادث موينغا، نظرا لفجاجة هذه الجريمة في طابعها بصفة خاصة. ونوافق كذلك على وجوب التحقيق في جميع حالات انتهاك القانون الإنساني والانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومحاكمة المسؤولين عن ارتكابها. وإطلاق سراح أسرى الحرب من الأولويات الإنسانية. ونطالب جميع المعنيين بالشروع على وجه السرعة في إطلاق سراح أسرى الحرب تحت إشراف لجنة الصليب الأحمر الدولية.

النقطة الخامسة والأخيرة التي نود تناولها هي إنشاء فريق للخبراء في الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وغير ذلك من أشكال الثراء في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولدى مناقشة مشروع الرد على الأمين العام، أعرب البعض عن آراء تؤيد اتخاذ قرار بعد عودة البعثة من البلد. وسوف يؤيد وفدي إنشاء هذا الفريق كما أوجزه الأمين العام، بعد أن عادت البعثة الآن وقدمت توصيات بسرعة إنشائه.

ونأمل أن يتاح للمجلس والأمانة العامة فرصة لتبادل الآراء بشأن جميع هذه المسائل مع اللجنة السياسية خلال الزيارة التي تعتزم الاضطلاع بها للأمم المتحدة في شهر حزيران/يونيه.

وهنا نود أن نعرب عن تأييدنا لتوصية المملكة المتحدة بتوجيه الاهتمام فورا إلى كيسانغاني. ونطلب أيضا إلى الأمانة العامة إجراء تقييم على سبيل الأولوية للنشر السريع لوحدات بعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو المطلوبة في تلك المنطقة دون إضاعة للوقت.

وختاما، ستتوقف فرص إحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة على قادة المنطقة. ونرى أنهم يسيطرون على الجماعات المسلحة. ونرى أيضا أن بوسعهم إلزام هذه الجماعات بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج وإعادة التوطين، وكفالة تعاونها الكامل مع الأمم المتحدة، مما يتيح النشر السريع للمرحلة الثانية من بعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو. وفي مقدورهم أن يعطوا الضمانات الكافية خلال مناقشتهم مع الأمين العام، على النحو الذي أوصت به البعثة.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد درس الوفد الروسي بعناية تقرير بعثة مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية التي زارت منطقة هذا الصراع خلال الفترة من ٤ إلى ٨ أيار/مايو ٢٠٠٠. وننضم إلى التقييم الإيجابي للعمل الذي قام به أعضاء البعثة بقيادة السفير هولبروك وفاء بالولاية الممنوحة لها من مجلس الأمن.

وفي رأينا أن النتيجة الرئيسية التي تمخضت عنها البعثة تتمثل في تأكيد جميع أطراف الصراع لالتزامها بتسوية الصراع بالوسائل السلمية على أساس اتفاق لوساكا. ومن المشجع أن جميع الأطراف تحترم اتفاق وقف إطلاق النار حتى الآن.

وفي ضوء تلك الخلفية، يساورنا القلق بصفة خاصة بسبب الاشتباكات التي حدثت بين القوات الأوغندية

والرواندية يوم ٨ أيار/مايو في كيسانغاني. وفي رأينا أن القول بأن القتال الذي يستخدم فيه هذا النوع من المدفعية، مما نجم عنه إصابة زهاء ١٠٠ من المدنيين الكونغوليين، لا يشكل بصورة محددة انتهاكا لوقف إطلاق النار، هو عزاء واهن، لأن الحوادث من هذا القبيل يمكن أن تؤدي في أي لحظة إلى استئناف القتال على نطاق واسع في جميع أرجاء البلد.

ونحن نعلق أهمية كبيرة على التنفيذ العاجل للاتفاق بين القيادة الأوغندية والقيادة الرواندية بشأن نزع سلاح كيسانغاني.

ويجب على الصعيد العملي احترام وقف إطلاق النار والتوقيع مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لاتفاق مركز القوات، والرغبة التي تشاهد في الاتصالات ببعثة مجلس الأمن من قبل جميع المشتركين في التراع من أجل الوزع السريع للمرحلة الثانية من بعثة مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونتفق مع رأي البعثة بأنه لا ينبغي أن يسمح للتطورات في سيراليون بأن تلقي سحابة على مسؤولية المجتمع الدولي للمساعدة في تحقيق التسوية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي نفس الوقت نؤيد بالكامل توصية البعثة بأنه ينبغي للأمين العام، قبل اتخاذ القرار المناسب، بأن يتكلم مرة أخرى مع كل من الأطراف في اتفاق لوساكا على أعلى المستويات فيما يتعلق بالمساعدة في وزع قوات حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وما فتئت روسيا تؤمن في جميع مراحل الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن الجزء المتكامل من جهود العثور على تسوية يجب أن يتمثل في تسوية مشكلة نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الاندماج والاستقرار لأعضاء الجماعات المسلحة بما في ذلك القوات المسلحة الرواندية والميليشيا الانترهاموية. ونحن نقول دائما إنه ينبغي تسوية هذه المسألة بسلام وطواعية. ويمكن للمناقشة التفصيلية لهذه المسألة مع أعضاء اللجنة السياسية في منتصف حزيران/يونيه، على نحو ما اقترحه السفير ليفيت، أن يساعدنا على التقدم إلى الأمام في العثور على حل.

وثمة شرط آخر للعثور على تسوية في جمهورية الكونغو الديمقراطية يتمثل في عقد حوار وطني بين الكونغوليين عملا باتفاق لوساكا. ونحن نعتبر أن بداية هذا الحوار الموسع عن مستقبل جمهورية الكونغو الديمقراطية كأحد الأعمال الهامة للغاية. ونحن نفهم رغبة معظم الأحزاب لعقد الحوار في الأراضي الكونغولية، سواء في العاصمة أو في أي مكان آخر. ونحن نعتقد أنه يمكن حسم هذه المسألة بمساهمة مُيسر دولي للحوار الوطني بين الكونغوليين، الرئيس السابق السيد ماسيري.

وفي الختام، آمل أن تنجح جهودنا الموحدة في تحقيق استعادة السلام إلى أرض جمهورية الكونغو الديمقراطية التي طالت معاناتها وأن تساعد توصيات البعثة على تحقيق هذه الغاية.

السيد فاولر (كندا) (تكلم بالفرنسية): ترحب كندا بتقرير الأمين العام عن بعثة مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشكر أعضاء الوفد على عملهم باسم السلام في تلك البلد ونأمل أن يشجع تعبيرهم العملي عن التزام مجلس الأمن تجاه المنطقة على إيجاد شعور أصيل متكافئ بانشغال الموقعين على اتفاقات لوساكا لوقف إطلاق النار بالأمر.

ونحن نؤمن بأن توقيت هذه البعثة كان حرجا، فعلى الرغم من تماسك اتفاق فك الاشتباك المؤرخ ٨ نيسان/أبريل بدرجة كبيرة، فإن انفجار الأعمال العدوانية المسلحة في كيسانغاني في ٥ أيار/مايو والتي قتل فيها أعداد كبيرة من

المدنيين تبين أن مراقبة المجلس لا تزال ضرورية وأنه بدونها يمكن أن نخسر الكثير. وفي هذه الحالة تحرك الوفد بسرعة وكان عنصرا حاسما في جعل الأطراف تعترف بضرورة وجود آلية للتقليل من إظهار القوة العسكرية. وفي ٨ أيار/مايو شهدنا ثمرة هذا العمل في التزام رواندا وأوغندا بنزع سلاح كيسانغاني وما حولها.

(تكلم بالانكليزية)

ولا تزال هناك أعمال كثيرة ينبغي إنجازها قبل إمكان القول بوجود ثقة بين الموقعين على اتفاق لوساكا. ونشيد بهذه البعثة لاقناعها الأطراف بضرورة الاتفاق على موقع للجنة العسكرية المشتركة وللحوار بين الكونغوليين، باعتبار أن للأخير أهمية خاصة لكندا. وبوصفنا داعمين ماليين لعملية حوار بين الكونغوليين، يعجبنا تصميم الشعب الكونغولي على إقامة هيكل سياسي ديمقراطي واستحداث مؤسسات تؤدي إلى الحكم الجيد، كما يعجبنا مطالبة المجتمع المدني بخط سياسي قوي لإزالة الاختيار العسكري غير المجدي. ونحن نشكر الوفد على جهوده لتحريك الأطراف نحو توافق للآراء حول تلك القضايا، ونشجع من تعهدوا بالأموال لدعم عملية الحوار بين الكونغوليين بإتاحة هذا التمويل للميسر في أقرب وقت ممكن.

كما تقدر كندا جهود البعثة لتوفيق العلاقات بين بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على النحو الذي ظهر بتوقيع اتفاق مركز القوات في ٤ أيار/مايو، وسوف تؤدي إزالة العقبات الإدارية، مثل ما يكتنف مسألة الحصول على إذن خاص بالرحلات، إلى البعثة وتسهيل عملية ضمان قدرة البعثة على العمل بفعالية. ونحن نلاحظ أنه لا يزال يتعين على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تعد ضمانات حازمة وموثوق منها، مع ذلك، بشأن حرية الحركة لأفراد الأمم المتحدة داخل البلد وبشأن وضع آليات أسعار تبادل العملات.

وتظل كندا مهتمة بشدة بالحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تستمر في التدهور رغم التزام الأطراف باتفاق فض الاشتباك. وعلى الرغم من سرورنا بأن البعثة استطاعت بتأمين توافق الآراء بشأن ضرورة التقدم بالإفراج عن أسرى الحرب، نشعر بخيبة أمل إذ أن الأطراف لم تكن متحمسة فيما يتعلق بتأكيدات تحسين دخول المساعدات الإنسانية. كما أننا نلاحظ أن الوفد وجد أن الكثير من تبريرات الأطراف كانت غير مقبولة بالنسبة لارتفاع حوادث إساءات استعمال حقوق الإنسان، التي ارتكبت حتى الآن بحماقة متناهية. ونحن نحث الدول الأعضاء على أن يتلقى المكتب الميداني لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية التمويل والموارد بقدر مناسب وضمان إلغاء المسؤولية على مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان.

وتحظى هذه القضية باهتمام كبير من كندا لأننا لا نعتقد بأن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية كما مخطط له حاليا لديها القدرة على تأمين، أو حتى التحقق من، الالتزام بالنصوص ذات الصلة من قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني. والواقع أننا أكثر قلقا عن ذي قبل، في ضوء التطورات في سيراليون، من أنه ليس لدى البعثة القدرة على تحقيق العناصر الرئيسية لولايتها.

وكما ذكرنا في شباط/فبراير، فإن القرار الذي يأذن بالمرحلة الثانية من البعثة يقصر بصورة خطيرة عن مواءمة ولاية البعثة بالموارد اللازمة لنجاحها – ولقد جادلت كندا طويلا بأن المواءمة الكافية بين الولاية والموارد ليست خيارا ولكنها ضرورة تشغيلية. ومن المؤكد أنه آن الأوان للتعلم واستيعاب هذا الدرس. والأحداث الأخيرة في سيراليون،

والتي لا يمكن الرغبة في تكرارها، قد عززت قناعتنا بأن بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والمتغيرة في الكم أو القدرة التشغيلية أو النوعية تتوخى الحكمة في الإنفاق على الأشياء الرخيصة وتنفق بتهور على الأشياء الثمينة. والأكثر من ذلك أنه تخل عن المسؤوليات الأساسية المفروضة على كل دولة عضو في المنظمة، المسؤولية تجاه الجنود الذين يخدمون باسمنا ومسؤوليتنا لتعزيز سمعة وفعالية هذه المنظمة والتمسك بها، وهي مسؤوليات يساءل عنها مباشرة أعضاء مجلس الأمن. ولقد أظهرت التطورات الأخيرة في سيراليون بصورة واضحة حتمية قيام الأمم المتحدة بوزع قوات قديرة وجيدة التدريب ومعدة تماما من لحظة وصولها على المسرح.

وفي حين أن مسؤوليات المجلس والأمانة العامة واضحة وهامة، فإن مسؤوليات الأطراف في هذا الصراع هي الأكبر. ونحن نكرر دعوتنا إلى جميع الأطراف للوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق لوساكا والاتفاقات اللاحقة نصا وروحا. فبدون هذا الالتزام للسعي إلى السلام، لن تتهيأ لنا بالضرورة الظروف اللازمة لأن تضطلع الأمم المتحدة بعملية حفظ سلام فعالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثمة كارثة إنسانية تتكشف أحداثها في جمهورية الكونغو الديمقراطية تتطلب عملا عاجلا. ومسؤوليتنا، بوصفنا أعضاء في المجلس، هي أن نستوثق من توفير الموارد اللازمة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتكون أكثر من شاهد سلبي، بينما تضمن أيضا سلامتها هي نفسها. وينبغي لنا أن نستعرض بعناية وعلى وجه السرعة الخطط الحالية للبعثة وحدود نطاق عملها في هذا الضوء.

ونشكر الوفد الذي بعثناه إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية على استرعائه انتباه المجتمع الدولي لأهمية النظر في الحالة في ذلك البلد على ضوء الوقائع الموضوعية الخاصة به. وإننا تحديدا بسبب التعقيد الفريد والحساسية الفريدة اللذين تتسم بها الحالة الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية نود أن نركز على أهمية ما حدث في سيراليون. يجب علينا التصدى للتحديات التي تنتظر الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية برؤية واضحة للغاية والاستعداد الجيد لأسوأ الاحتمالات.

ويسرني بوجه خاص أن يكون معي على هذه الطاولة صباح اليوم دبلوماسي كندي وسياسي محنك، هو الأونرابل ميتشل شارب، الذي خدم بلده في مناصب عديدة موظفا في الخدمة العامة ووزيرا، بما في ذلك كأول رئيس لي في الستينات، بوصفة وزير دولة للشؤون الخارجية. وأنا سعيد بتمكنه أن يكون معنا اليوم.

السيد أنجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بصديقي وزميلي السفير هولبروك على ما وفره من قيادة رائعة للبعثة. لقد أسهم ثباته وحزمه وقدرته على الإقناع بقدر هائل في نجاح البعثة. وأود أيضا أن أشكر السفير هولبروك على عرضه للتقرير وعلى التعليقات التي أدلى بها على أنشطة البعثة عندما كانت في المنطقة. وإضافة إلى النقاط التي أوردها، أود أن أركز على بعض النقاط ذات الأهمية بالنسبة لوفدي.

صحيح أن جميع من حاورتهم البعثة حثوا على نشر المرحلة الثانية من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأسرع ما يمكن. وبالطبع تشارك ناميبيا في نفس الرأي. ولايزال اتفاق ١٤ نيسان/أبريل لوقف إطلاق النار قائما، وتم التوقيع على اتفاق مركز القوات. وهذان العاملان وحدهما مهدا الطريق لنشر ٥٠٠ ٥ من المراقبين العسكريين. وأي تأخير إضافي في وصول المراقبين العسكريين إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية قد يساء تفسيره ويستغله أعداء السلام في الكونغو. وفي هذه المرة لا يمكننا

أن نخذل شعب الكونغو. لقد وضع القرار ١٢٩١ (٢٠٠٠) المسؤولية الكاملة عن نشر المراقبين العسكريين على عاتق الأمين العام. ولذا فإننا نحثه على الدفع إلى الأمام بالجدول الزمني ونشر المراقبين العسكريين في جمهورية الكونغو الديمقراطية دون أي مزيد من التأخير.

وعلاوة على ذلك، نود أن نعرب عن تقديرنا للدول الأعضاء التي عرضت الإسهام بقواتها في بعثة الأمم المتحدة.

ولا شك في أن الحوار بين الكونغوليين أحد دعائم اتفاق لوساكا. وتدعم ناميبيا عقد هذا الحوار في وقت مبكر وتشجع المُيسِّر على العمل مع جميع الكونغوليين على حل المسائل العالقة، وتمهيد الطريق بذلك لإجراء الحوار على نحو مبكر. وفي هذا الصدد، نحث الأطراف الكونغولية على العمل معا والتعاون مع الميسِّر للاتفاق على مكان للحوار.

وفي ٢٥ نيسان/أبريل عرض ميسر الحوار بين الكونغوليين في هذه القاعة خطة عمله لإجراء الحوار وأوجز المصاعب التي كان يواجهها، بما في ذلك الافتقار إلى الموارد البشرية والمادية. ولذا فإننا نجدد نداءنا لتقديم المساهمات والمساعدة التقنية لتعزيز جهود المنسق وإعطاء عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية فرصة للنجاح.

والآن إذ لا يزال اتفاق وقف إطلاق النار قائما، فقد حان الوقت لتبادل جميع أسرى الحرب، كما ينص على ذلك اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. ومن ثم فإننا نصر على أن تتعاون الأطراف التي لديها أسرى حرب مع لجنة الصليب الأحمر الدولية لكفالة إطلاق سراح هؤلاء الأسرى.

ولا يزال القلق البالغ يساورنا إزاء التقارير الواردة عن انتهاكات حقوق الإنسان في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. فتقرير أيار/مايو الصادر مؤخرا عن منظمة رصد حقوق الإنسان، المعنون ”تدمير شرقي الكونغو: قتل المدنيين وإسكات الاحتجاج“، يوثق بتفاصيل واضحة ومروعة جرائم الحرب التي ترتكب ضد المدنيين في الشرق. ولا يفعل التقرير سوى تأكيد تقارير وسائط الإعلام عن حدوث أبشع الفظائع. ويجب وقف اغتصاب النساء والفتيات على نحو منتظم في الشرق. ويجب ألا ننسى النساء الكونغوليات الـ ١٤ اللائي دفن حيات في شرق البلد. وينبغي أن تردد صرخاتهن الدعوة إلى النشر الفوري لمراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للمساعدة في عملية السلام والاستقرار والتنمية في ذلك البلد.

ونهيب بالمتمردين ومسانديهم أن يكفوا عن ترويع السكان المدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتقتضي هذه الحالة القيام بعمل عاجل ويتحتم أن يحاسب المسؤولون على أعمالهم. وإذ لا نزال بصدد هذه الموضوع الحاسم، اسمحوا لي أن أشيد بوكالات الأمم المتحدة على عملها البالغ الأهمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في التصدي للحالة الإنسانية اليائسة لشعب جمهورية الكونغو. وعلاوة على ذلك، أود أيضا أن أشكر المنظمات غير الحكومية على إسهامها في هذا الصدد.

لا شك في أن استغلال الموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو على نحو غير مشروع يساعد على تمويل الحرب الدائرة. ويحدث هذا الاستغلال غير المشروع انتهاكا لسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وللقرار ١٢٩١ (٢٠٠٠) ويجب ألا يسمح له بالاستمرار. وقد أوصت البعثة بإنشاء فريق للخبراء للمضي بهذا الأمر إلى الأمام، وفقا لاقتراح سابق من الأمين العام. ونحن نؤيد تماما هذا الاقتراح ومستعدون للنظر في اتخاذ قرار رسمي بشأن هذا الموضوع الملتهب.

ومما يثير أشد الاستياء استئناف القتال بين القوات الأوغندية والرواندية في كيسانغاني في ٥ أيار/مايو. وليس

من المقبول أن تشن قوات أجنبية الحرب على بعضها بعضا على أراض أجنبية، ولا أن تغزو بلدا آخر. وقد أدى استئناف القتال إلى حدوث وفيات وإصابات بين المدنيين الكونغوليين الأبرياء. والأسوأ أن الذين ألحقوا الدمار وتسببوا في الموت لا يبدو عليهم الأسف على ذلك. ونحن نتطلع إلى الانسحاب الفوري وغير المشروط لقوات أوغندا ورواندا، كما التزمت بذلك في الاتفاق المبرم بين البلدين.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أشيد إشادة خاصة بالممثل الخاص للأمين العام، السفير مرجاني، وبقائد القوة التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، اللواء ديالو، وبالرجال والنساء التابعين للبعثة على الجهود الدؤوبة التي يبذلونها في تنفيذ الولاية المنوطة بهم في ظل ظروف صعبة.

السيد حاج عمر (مالي) (تكلم بالفرنسية): أشارك المتكلمين الذين سبقوني في توجيه الشكر ليس إليكم فحسب على تنظيم هذه الجلسة المفتوحة المفعمة بالمعلومات بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، بل وأيضا إلى السفير ريتشارد هولبروك على قيامه بعرض التقرير علينا، وعلى قيادته لبعثة مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. فكما عودنا عليه، قاد البعثة بمنتهى المهارة بما لديه من معرفة كبيرة عن الحالة. ووفد بلادي يشكره على ذلك. وفي كانون الثاني/يناير، ركز في رئاسته لمجلس الأمن على أفريقيا، والآن تعمل كثيرا الرئاسة الصينية أيضا في شهر أيار/مايو، بحكم الواقع، من أجل أفريقيا على الرغم من أن جميع هذه الجلسات عن أفريقيا لم تكن مدرجة في جدول الأعمال. وأود أن أقول للسفير هولبروك إن أفريقيا تتذكر التزاماته في كانون الثاني/يناير، وإنه يجب ألا يهدأ له بال حتى يتم تنفيذ جميع تلك الالتزامات.

وإذ قلت ذلك، فإن وفد بلادي مع ذلك مسرور جدا للنتائج الإيجابية التي أحرزتها بعثة مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. والحادث الذي حصل في كيسانغاني والانتهاكات التي ارتكبت في مقاطعة إكواتو أمران يؤسف لهما بالفعل، بيد أن وفد بلادي يعتبر أن ذلك لا يسبب اندلاع حرب بين الأطراف في الصراع، ولكن يتعين متابعتها بإلحاح. والمسائل الرئيسية التي تناولتها بعثة مجلس الأمن تمكننا من القول اليوم إننا نشهد حالة جديدة وإيجابية، وإنه من الملح الآن تنفيذ المرحلة الثانية من بعثة الأمم المتحدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونشر المرحلة الثانية من البعثة ليس مجرد شيء نود أن يحدث فحسب، وإنما هو أمر حتمي بالنسبة لجميع الموقعين على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، وفي الواقع بالنسبة لمجمل أفريقيا، على الرغم من الدروس التي يمكن أن نستخلصها من المأساة الحاصلة في سيراليون وهي المأساة التي يأسف لها وفد بلادي أشد الأسف. ونرى أن مشكلة نزع سلاح المجموعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها وتوطينها أمر ضروري لإعادة ترسيخ الثقة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولوضع حد للعديد من انتهاكات حقوق الإنسان. ونؤيد تأييدا كاملا توصيات الأمين العام بشأن نشر المرحلة الثانية من البعثة.

وفي السنوات الأخيرة، شهدت مالي بنفسها كم من المفيد إجراء حوار وطني، ولهذا نشعر بالسرور إزاء أن الموقعين على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار وممثلي المجتمع المدني والأحزاب السياسية والكنيسة - يدركون جميعا الحاجة الملحة إلى إجراء حوار بين أبناء الكونغو. ويحدونا وطيد الأمل في أن تتوصل الأطراف قريبا جدا إلى اتفاق على مكان إجراء الحوار حتى يبدأ في أسرع وقت ممكن؛ لأنه بدون وجود خيار سياسي، هناك خطر حقيقي من أن الأطراف قد تركز بصورة حصرية على الخيار العسكري.

ونشيد بالجهود التي يبذلها السير كيتوميلي ماسيري في عمله بوصفه ميسِّرا.

ويؤيد وفد بلادي تعيين مستشار رفيع المستوى يتكلم اللغة الفرنسية من أجل مساعدة الميسِّر الذي يتخذ من كينشاسا مقرا له، حسبما يوصي به التقرير المعروض علينا اليوم. ويرحب وفد بلادي بفكرة عقد جلسة جديدة في حزيران/يونيه تحت الرئاسة الفرنسية، لأعضاء اللجنة السياسية المنبثقة من اتفاق لوساكا ومجلس الأمن بغرض مواصلة إجراء الحوار بين الأطراف وإعطائه زخما جديدا. ومن شأن ذلك ألا يساعد مجلس الأمن فحسب، بل والأطراف أيضا.

السيد كبغلي (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): في البداية أود أن أشكركم على عقد هذه المناقشة المفتوحة التي تمكن جميع الأعضاء في الأمم المتحدة من المشاركة فيها. فآراؤهم ستساعدنا في النظر في الموضوع المعروض علينا. ونشارك المتكلمين السابقين في شكر الممثل الدائم للولايات المتحدة ورئيس بعثة مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، السفير ريتشارد هولبروك، على كلماته النيرة التي تكمل التقرير المكتوب الذي وزع علينا. ونود أيضا أن نقدم خالص شكرنا إلى السفراء لفيت ووان وإنجابا وفان والصم وبن مصطفى وغرينستوك على الجهود الشخصية الكبيرة التي بذلوها.

إن هذه الفترة لفترة عصيبة بالنسبة للأمم المتحدة في أفريقيا. فالصراعات الدائرة في سيراليون، وإريتريا/إثيوبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهذه هي الصراعات الأكثر خطورة، تضع قدرتنا على الرد في موضع الاختبار. فإيفاد البعثة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ومن ثم إلى إثيوبيا وإريتريا لدلالة هامة جدا في حد ذاتها. ولا يسعنا أن ندخر أي جهد في هذه الحالة التي تتطلب منا بذل جميع الجهود وإعمال الفكر حتى نجد الحلول المناسبة لها. والبعثة التي توجهت إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية دلالة على نوع الرد الذي يجب أن نعتمده. والتقرير المفصل الذي قُدم إلينا اليوم يؤكد مجددا اعتقادنا أن باستطاعتنا بل ويجب علينا مضاعفة الجهود التي نبذلها من أجل التصدي للحالة الحساسة في إطار إقليمي حساس أيضا.

لقد كنا واضحين في الولاية التي أنطناها بالبعثة الموفدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا شك على الإطلاق أن البعثة نفذت المهمة الموكولة إليها تماما. فلقد أجرت اتصالات مباشرة مع الأطراف وأكدت لها حتمية تقيدها الصارم بوقف إطلاق النار بغرض التنفيذ العاجل والكامل لاتفاق لوساكا والقرار ١٢٩١ (٢٠٠٠). ونحن نوافق على الملاحظات والتوصيات التي تضمنها التقرير ونود أن نتناول بعض النقاط التي نعتقد أنها هامة.

أولا، يوضح التقرير أن هناك توافقا في الآراء بين الأطراف بشأن الحاجة إلى تنفيذ المرحلة الثانية من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما ينص على ذلك القرار ١٢٩١ (٢٠٠٠). وما من شك في أن هذا التنفيذ أمر جوهري بغية إحراز تقدم في عملية السلام، ونأمل في إيجاد الظروف المنصوص عليها في القرار حتى يوصي الأمين العام بسرعة بوزع الموظفين.

إن الإعلان المشترك من جانب رواندا وأوغندا بشأن نزع سلاح كيسانغاني، الذي تم التوصل إليه من خلال وساطة البعثة، هو بلا شك، دليل على هذا التوافق في الآراء. ويؤسفنا، أنه قد حدثت مواجهات عسكرية بعد صدور الإعلان، ونأمل في أن يكون ذلك مجرد حدث منعزل، لن يتكرر.

وثمة جانب آخر لإحراز التقدم في عملية السلام ويتمثل في الحوار بين الأطراف الكونغولية. وفي هذا الصدد،

نكرر دعمنا لميسِّر عملية الحوار، الرئيس السابق لبوتسوانا السير كيتوميلي ماسيري. ونأمل أن يتمكن من تذليل الصعوبات التي تعترض خطة العمل الحالية.

ونود أن نعيد التأكيد على قلقنا إزاء عواقب هذا الصراع على السكان المدنيين. ونشعر بالأسف العميق لوقوع ضحايا بين السكان المدنيين الأبرياء نتيجة للمواجهات الأخيرة في كيسانغاني. كما يثير انزعاجنا ما ورد في الفقرة ٥١ من التقرير عن حوادث موينغا. وينبغي التحقيق في هذه الحوادث، ولا بد أيضا من معاقبة مرتكبي هذه الفظائع بحق.

ونود أن نعرب عن تأييدنا للاقتراح الداعي إلى عقد اجتماع في نيويورك، في حزيران/يونيه المقبل بين المجلس وبين اللجنة السياسية. وفي اعتقادنا أن هذا الاجتماع هو خطوة إيجابية ستساعد يقينا على تنفيذ عملية السلام. وأخيرا، نؤيد توصية البعثة لمجلس الأمن بإنشاء فريق خبراء على وجه السرعة للنظر في مسألة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية.

وفي اعتقادنا أن النتائج التي خلص إليها هذا التقرير تتسم بالوضوح، وهي تتيح لنا الأمل في إمكانية إحراز تقدم فيما يتعلق بسرعة تنفيذ اتفاق لوساكا وقرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرار ١٢٩١ (٢٠٠٠).

وختاما، نود أن نكرر التأكيد على التزامنا بعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي أفريقيا. ولا ينبغي أن نتيح للأحداث الأخيرة في المنطقة أن تدمر جهودنا.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): تعبر المناقشة العلنية التي تجري اليوم بشأن تقرير بعثه المجلس إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية تعبيرا واضحا عن التزام المجلس بإنعاش عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الأسبوع الماضي فحسب، أتيحت الفرصة لمجلس الأمن لأن يجري تقييما نقديا للتقدم المحرز في جهود حفظ السلام في كوسوفو، عقب إيفاد بعثة مماثلة. ومن الواضح أن هذه البعثات هي أداة فعالة في تهيئة فهم أفضل للمسائل المعروضة على المجلس وتيسير اتخاذ قرار بشأنها.

وفي ظل هذه الخلفية يشيد وفدي بأعضاء البعثة على ما توصلوا إليه من نتائج إيجابية، كما يشيد بالسفير هولبروك لقيادته للبعثة. ويرحب وفد جامايكا بتحليل البعثة وتوصياتها، التي ستثري أعمال المجلس بالمعلومات المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويتسم التقرير بالشمول، وهو يعالج، ضمن جملة أمور، الحالة العسكرية والأمنية، والحوار بين الأطراف الكونغولية، والتعاون بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبين بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن معالجته لحقوق الإنسان والمشاكل الإنسانية. ولهذا سأقتصر في تعليقاتي على عدد من المسائل المطروحة في التقرير والتي يعلق عليها وفدي أهمية.

أولا، إن نغمة التقرير تتسم بالتدرج في التفاؤل، فثمة أحداث هامة منها توقيع اتفاق مركز القوات في ٤ أيار/مايو، والجدول الزمني المقترح لسحب القوات الرواندية والأوغندية من جمهورية الكونغو الديمقراطية واتفاق وقف إطلاق النار في ٨ نيسان/أبريل. إلا أننا مدركون أن السلم ما زال هشا.

ثانيا، يسرنا أن البعثة استطاعت أن تلتقي بمجموعة واسعة النطاق من مختلف قطاعات المجتمع الكونغولي، بما في ذلك أعضاء المجتمع المدني وبالزعماء الدينيين، وزعماء الأحزاب السياسية. وتؤكد وجهات النظر التي أعربوا عنها في اجتماعاتهم مع أعضاء البعثة رغبة الشعب الكونغولي الواضحة في السلام.

وفي هذا الصدد، يتسم إجراء الحوار بين الأطراف الكونغولية بأهمية فائقة. ويورد التقرير أمثلة عديدة من المناقشات التي جرت مع مختلف الأطراف حول المشكلة، إلا أنه يلاحظ اختلاف الآراء فيما يتعلق بالمقر. ونحن نلاحظ ظهور درجة أكبر من التفاهم بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبين ميسِّر الحوار بين الأطراف الكونغولية، ونأمل أن يبشر هذا التفاهم بنجاح الحوار. والواقع أنه بدون وجود مسار سياسي، فإن كل الأطراف ستركز حتما على المسار العسكري. وسيترتب على ذلك آثار مأساوية على شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي طالت معاناته.

وينبغي لمجلس الأمن من جانبه، أن يواصل توجيه رسالة دعم قوية إلى ميسِّر الحوار، السير كيتوميلي ماسيري. وإننا نوافق على الاقتراح الوارد في التقرير وهو أن الميسِّر بمقدوره معالجة مسألة المقر في المراحل الأولى من الحوار، بمساعدة من الممثل الخاص للأمين العام والدعم النشط من جانب مجلس الأمن.

ثالثا، ينبغي النظر إلى استعداد بعض الجماعات المسلحة للدخول في حوار مع البعثة كعلامة على الأمل في المستقبل. إلا أن وفدي يلاحظ، أن جان بيير بيمبا، زعيم حركة تحرير الكونغو لم يلتق بأعضاء البعثة، نظرا لصعوبات سوقية فيما ذُكر. ويود وفدي أن يؤكد أن امتثال كافة الجماعات المسلحة لاتفاق لوساكا هو شرط لا غنى عنه للنجاح في تنفيذ الاتفاق. ومن المشجع أيضا أن كل أطراف النزاع أبدت رغبتها في تحقيق السلم الدائم، وناشدت المجتمع الدولي النشر السريع للمرحلة الثانية من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن وفدي إذ يؤيد النشر السريع للبعثة، فإنه يود أن يؤكد على ضرورة تجهيز البعثة بما يلزم للتصدي لما قد يحدث. كما أن جميع الأطراف بحاجة لأن توفر ضمانات أمنية موثوق بها لتمكين البعثة من الوفاء بولايتها ورصد وقف إطلاق النار وكفالة وصول المساعدة الإنسانية المقدمة لإنقاذ الأرواح إلى السكان المدنيين في جميع أنحاء البلد.

وينبغي في نفس الوقت إنفاذ آليات لمعالجة المشاكل المتصلة باللاجئين والمشردين داخليا. ونود أن نضم صوتنا إلى صوت الممثل الدائم لناميبيا في المطالبة بالتحقيق السريع فيما ذكر عن حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان. وقد شعر وفدي بالفزع بصفة خاصة لرد السيد إلونغا الوارد في الفقرة ٥١ من التقرير على حادثة دفن ١٥ امرأة حية، وهو حادث ذُكر أنه وقع في موينغا.

وما زال وفدي يشعر بالقلق لأن مسألة الموقع المشترك لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية واللجنة العسكرية المشتركة ما زالت مصدر خلاف. ونلاحظ أيضا أن التقرير يؤيد وجهة النظر القائلة بأن الهيكل الأساسي لرصد وقف إطلاق النار، كما يرد في القرار ١٢٩١ (٢٠٠٠)، ينبغي أن يشمل عمل البعثة واللجنة العسكرية المشتركة على نحو مشترك في مقر واحد مشترك. وفي اعتقادنا أن تنسيق أنشطة البعثة واللجنة العسكرية المشتركة هي مسألة تنظيمية، وأنه ينبغي بذل جميع الجهود الممكنة لحل مشكلة الموقع. ونظرا للدور الحاسم المناط باللجنة العسكرية المشتركة في تنفيذ اتفاق لوساكا، فإننا نؤمن إيمانا راسخا بأنه يتعين تزويدها بالموارد اللازمة لدعم عملياتها.

إن عملية نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة اندماجهم يجب الإسراع بها. ويلاحظ التقرير أن ما يقدر مؤقتا بحوالي ٠٠٠ ١٥ من أعضاء الجماعات المسلحة لا يزالون موجودين، لكن أعضاء هذه الجماعات من الصعب تحديدهم. ومن الواضح أن هناك عملا كبيرا

يجب القيام به إذا ما أريد لوقف إطلاق النار أن يثبت. كما أن انتشار الأسلحة وحصول السكان في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية على الأسلحة سيظلان يقوضان عملية السلام ويديمان دائرة الصراع إلى ما لا نهاية. ونحن نود أن نؤيد المبادرة التي اتخذتها فرنسا لدعوة اللجنة السياسية للاجتماع في نيويورك في حزيران/يونيه، ونحن واثقون بأن هذا سيكون دون شك حافزا لعملية السلام.

ومن الضروري برأينا أن يتناول المجلس أيضا وبسرعة مسألة إنشاء لجان معنية بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية الخاصة بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وكما قلنا في مناسبات أخرى، فإن الاستغلال غير المشروع للمعادن في أنحاء أفريقيا أحد أسباب الصراع العنيف ويوفر، في الحقيقة، الموارد لمواصلة الصراع.

أخيرا، يشارك وفدي في الإعراب عن التقدير للممثل الخاص للأمين العام، ولقائد القوة، وأعضاء بعثة المنظمة من الرجال والنساء لعملهم في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

السيد فان والصم (هولندا) (تكلم بالانكليزية): وفدي أيضا يشعر بالامتنان للسفير هولبروك لعرضه تقرير اللجنة، وأنا شخصيا أشاركه في تحمسه بشأن أداء البعثة الفعال. وقد أشار متكلمون آخرون إلى أن أسلوب قيادته كان مسؤولا عن هذا إلى حد كبير.

استمعت إلى السفير هولبروك وهو يصف البعثة بأنها مكونة من ثلاثة أعضاء من أفريقيا، وثلاثة من الاتحاد الأوروبي وواحد من الولايات المتحدة. وبطبيعة الحال هناك طرق أخرى للنظر إلى هذا؛ ويوم الجمعة الماضي وصفت البعثة بأنها مكونة من ثلاثة أعضاء من أفريقيا وثلاثة من الدول الدائمة العضوية الخمس وعضو من هولندا.

من السهل إيجاد الأعذار لعدم الذهاب إلى الكونغو. ففي وقت يأخذ فيه المتمردون حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة رهائن في أحد أطراف أفريقيا، وتفشل فيه بعثة لمجلس الأمن في منع نشوب حرب شاملة في الطرف الآخر، يمكن بسهولة تصور فكرة نشر عملية سلام أخرى في قلب القارة المضطربة بأنها خطة خرقاء. والحجج التي تطرح ضد تلك العملية صحيحة وينبغي أن تؤخذ بجدية. ومما يثير الارتباك، في الحقيقة، أننا، في مناقشة صباح اليوم، لم نستمع إلا إلى حجج قليلة جدا.

لكن وفدي، في النهاية، يعتقد أن كل هذه الحجج تدحضها الحجة الأكثر إلحاحا بأن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تقبل ترك جمهورية الكونغو الديمقراطية ببساطة تواجه مصيرها وحدها. إن ذلك البلد واحد من أكبر البلدان في أفريقيا وأكثرها إمكانية من حيث الثراء وهو يقع في مركز القارة. ووجود جيوش داخل حدودها، سواء كانت مدعوة أو غير مدعوة، لخمسة بلدان أفريقية أخرى ينتقص بوضوح من سيادتها الوطنية ووحدة أراضيها. ومن الواضح أن نشر ٥٠٠ مراقب يحميهم ٥ ٠٠٠ فرد فقط في بلد شاسع كهذا سيكون بالفعل عملية خرقاء إذا كنا نتعامل مع حرب شرسة مريرة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وحلفائها أعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من ناحية، ورواندا وأوغندا من ناحية أخرى، وإذا كانت بعثة منظمة الأمم المتحدة الثانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد صممت كقوة فض اشتباك. لكن ليس هذا هو الحال. إن أهم نتيجة استخلصتها بعثتنا هي أن جميع القوات تريد فض الاشتباك، وكل رئيس من الرؤساء الخمسة الذين تشاورنا معهم كان قاطعا في مناشدته بإجراء النشر السريع لبعثة المنظمة الثانية.

الحجة القائلة بأن جمهورية الكونغو الديمقراطية كبيرة جدا والبعثة الثانية صغيرة جدا أصبحت، بوضوح، أقل إقناعا منذ نفاذ خطة فض الاشتباك يوم ١٤ نيسان/أبريل، التي

تبدو بشكل عام معمولا بها. وقطاع من الأرض حتى وإن كان ضيقا عرضه ٣٠ كيلومترا، يمر عبر البلد، يمكن السيطرة عليه من وجهة نظر بعثة المراقبين العسكريين. إلا أن منطقة ترسيم الحدود هذه ينبغي أن تكون أيضا إنذارا لجمهورية الكونغو الديمقراطية وللمجتمع الدولي بأن فض الاشتباك لا يمكن أن يكون نهاية اهتمامنا. وإننا، ببعثة المنظمة الثانية، لن نكون قادرين على إنهاء جميع أنواع سفك الدماء لكن تركيزنا ينبغي أن يكون على الحفاظ على وحدة أراضي الكونغو.

لقد قضى أحد القرارات الأولى التي اتخذتها منظمة الوحدة الأفريقية بألا يتم المساس بالحدود القائمة. وهذا القرار دل على حكمة عظيمة في ذلك الوقت، وذلك أنه كان من الطبيعي بالنسبة للدول الأفريقية المستقلة حديثا أن ترغب في إعادة النظر في حدودها التي رسمها بطريقة عشوائية سادتها المستعمرون السابقون. وهذا لا يهم أفريقيا وحدها؛ والمجتمع الدولي كله عليه واجب احترام هذه الحكمة الأفريقية.

ولهذا لن يكون فض الاشتباك كافيا ويجب أن يعقبه انسحاب. وقد استخلصت بعثتنا بوضوح تام أن حل مشكلة الجماعات المسلحة شرط مسبق لهذا الانسحاب. وبغير ذلك الحل، لا يمكننا أن نحرك خط الحدود إلى الحد الشرقي، ثم ندعو بعثة المنظمة الثالثة، وتلك العملية لن تكون لازمة. ولهذا يجب أن يجد الموقعون على اتفاق لوساكا حلا مشتركا لمشكلة الجماعات المسلحة.

إلا أننا إذا ركزنا كثيرا جدا على الحلول العسكرية، فإننا نتجه بذلك إلى التغاضي عن شرط آخر للحفاظ على وحدة أراضي الكونغو، وهو إجراء حوار ناجح بين الطوائف الكونغولية. ونحن نأمل أملا وطيدا ألا يميل أحد في كينشاسا إلى الاعتقاد بأن اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار شيء اختياري يمكن التمتع به أيضا دون حوار. إذا كنا نريد الحفاظ على وحدة أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإننا نحتاج من كينشاسا إلى كل المساعدة التي يمكننا الحصول عليها.

وفي هذا الخصوص، يود وفدي أن يقترح أن تنظر حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية نظرة جديدة إلى مسألة الجنسية. إننا نفهم أن البرلمان الزائيري ألغى في ١٩٨١ قانون ١٩٧٢ للجنسية نازعا بالتالي عن طائفتي ''بانيا رواندا'' و ''بانيا مولينغي'' جنسيتهما الزائيرية. ومن المؤكد أن أفراد طائفة ''بانيا مولينغي'' كانوا من أصل رواندي لكن أسلافهم هاجروا إلى جنوب كيغو بين القرنين السادس عشر والثامن عشر. وهذا بطبيعة الحال يتعلق باختصاص وطني، ونحن لا نقترح أن يتدخل مجلس الأمن فيه. لكننا نريد أن نشير إلى أن نزع الجنسية عن مجموعات عرقية على أساس رابطتها بمجموعة عرقية في بلد مجاور لا يمكن التوفيق بينها وبين المبدأ الأفريقي الخاص بعدم المساس بالحدود المرسومة. والمساس بالحدود ينطوي على انتهاك الجنسية لكل الجماعات العرقية التي تعيش داخل تلك الحدود.

هذا مثال واحد فقط من التدابير العديدة التي يمكن أن تؤخذ لتحسين فرص لوساكا. وتقرير البعثة يذكر أن قرار الأمين العام بشأن النشر سيكون معقدا. ونحن نعتقد أن بوسعنا أن نجعله أقل تقصيرا.

الرئيس (تكلم بالصينية): لا تزال قائمة المتكلمين طويلة جدا. ولكي يسير الاجتماع بطريقة سلسة، وبموافقة المجلس، أعتزم تعليق الجلسة الساعة ١٣/١٥ على أن يستأنف الاجتماع الساعة ١٥/٠٠.

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

في البداية، أود أن أشكر السفير هولبروك على إحاطته الإعلامية. وأشكر أيضا بعثة مجلس الأمن إلى

جمهورية الكونغو الديمقراطية على التقرير الشامل الذي قدمته بسرعة كبيرة. وقد أثنى زملائي الذين سبقوني جميعا ثناء كبيرا على عمل البعثة. وأنا أؤيد تأييدا حارا تلك التعليقات.

أود أن أؤكد على ما يلي. أولا، ينبغي أن يصبح الإسراع في وزع واكتمال المرحلة الثانية من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أولوية في الجهود الحالية التي يبذلها مجلس الأمن بصدد تناوله للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويعبر التقرير عن الرغبة القوية لدى شعب ذلك البلد في تحقيق السلام كما يعبر عن توقعات الشعب من الأمم المتحدة. وبالرغم من الاختلافات بين الأطراف في الصراع بشأن كثير من القضايا، فإنها تشترك جميعها في الرغبة في نشر بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في وقت مبكر. وأعرب رؤساء الدول الخمس في المنطقة عن الرغبة ذاتها حينما تقابلوا مع البعثة. ونأمل في أن تنتشر المرحلة الثانية من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بطريقة سلسة وعلى جناح السرعة بهدف المحافظة على وقف إطلاق النار وتوطيده وتهيئة الأوضاع لتنفيذ الأحكام الأخرى من اتفاق لوساكا. وينبغي للأمم المتحدة، بصدد عملياتها لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أن تولي الاهتمام بالدروس المستفادة من سيراليون وأن تتجنب ارتكاب الخطأ نفسه.

ثانيا، نجحت البعثة، أثناء زيارتها، في إبرام اتفاق بين أوغندا ورواندا بشأن سحب قواتهما من كيسانغاني ونزع السلاح في تلك المدينة. وأحطنا علما بحقيقة أن الأطراف المعنية تشارك في المشاورات بشأن طرق تنفيذ الاتفاق. ونأمل في تنفيذ الاتفاق بفعالية.

ثالثا، أحطنا علما بحقيقة أن اللجنة العسكرية المشتركة ما زالت تواجه صعوبات بالغة تتمثل في الافتقار إلى الموارد المالية والدعم السوقي. والميسِّر المحايد للحوار الوطني في جمهورية الكونغو الديمقراطية يفتقر أيضا إلى الموارد المالية. وإذا لم يتيسر حل هذه المسألة في الوقت المناسب، فإن التقدم السلس لعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية سيتعثر. ونأمل أن تواصل البلدان التي تتوفر لديها القدرة على تقديم الدعم للجنة العسكرية المشتركة وللميسِّر أن تبادر إلى ذلك.

رابعا، لا تزال عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية تواجه مهام عصيبة من قبيل انسحاب القوات انسحابا كاملا والحوار الوطني ونزع سلاح المجموعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها. وإضافة إلى التشجيع والدعم اللذين يقدمهما المجتمع الدولي، يتحتم أن تبدي الأطراف المعنية الإرادة السياسية. لذلك فإننا نحبذ التعليقات المتضمنة في الفقرة ٧٢ من التقرير بما مؤداه أن المسؤولية النهائية عن تحقيق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية تظل على عاتق قادة هذه المنطقة. ولا بد أن يفي قادة الأطراف المعنية بالتزام كل منهم باتفاق السلام. ولذلك، فإننا نرحب باقتراح السفير لفيت ونتوقع أن يدعو مجلس الأمن اللجنة السياسية للأطراف في الصراع لكي تجتمع في نيويورك تحت رئاسته وتناقش القضايا الصعبة المتعلقة بحل الصراع كي يتسنى تعزيز عملية السلام.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

المتكلم التالي المسجل على قائمتي ممثل الجزائر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، السيد الرئيس، لتنظيم هذا الاجتماع لتقييم التطورات الجارية في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية عقب الزيارة التي قام بها مؤخرا وفد مجلس الأمن إلى أفريقيا. يصح القول إن جلسة اليوم تعقد في سياق هام بصفة خاصة في وقت تمر فيه بعثة الأمم المتحدة في سيراليون باختبار عسير

وفي وقت استؤنفت فيه المواجهة المسلحة بين إثيوبيا وإريتريا، مما أدى إلى خرق وقف إطلاق النار الذي كان قائما بالفعل والذي استمر فترة تزيد على سنة. وبالرغم من مطالبات مجلس الأمن والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية بوقف إطلاق النار، ما زال القتال الذي تسبب في وفاة الكثيرين محتدما، ولا بد أن نعرب عن فزعنا وأسفنا إزاء هذه المأساة، التي سعت منظمة الوحدة الأفريقية منذ عدة أشهر بدعم من الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي للحيلولة دون وقوعها والقيام بالأعمال التحضيرية من أجل الحوار بين الطرفين المتخاصمين.

وبعد انقضاء أربعة أشهر من الجلسة الخاصة التي نظمها مجلس الأمن في ٢٦ كانون الثاني/يناير، أحرز الأطراف والمجتمع الدولي على حد سواء تقدما كبيرا في تنفيذ العملية الرامية إلى التوصل إلى تسوية للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتلك الجلسة الخاصة، التي بذلت فيها الرئاسة الأمريكية للمجلس جهدا كبيرا، بدأ أثرها يظهر في الحقيقة في شكل إجراءات ملموسة على أرض الواقع. وينبغي المحافظة على هذا التقدم وتعزيزه كي يتسنى المحافظة على زخم السلام الذي وجد بشأن هذه المسألة وإدامته.

والزيارة الأخيرة المفيدة الحسنة التوقيت التي قام بها أعضاء مجلس الأمن إلى المنطقة جاءت على وجه التحديد في هذا السياق. وكنا نأمل أن يحضر السفراء الذين زاروا أفريقيا في هذه الجلسة للاستماع إلى آرائنا بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإنني أدرك أن لديهم ما يشغلهم من مهام هامة أخرى، ولكني كنت آمل أن يكونوا هنا كي يستمعوا إلى آراء منظمة الوحدة الأفريقية. ومع ذلك، فإن الزيارة التي قامت بها بعثة المجلس يسَّرت لممثلي المجلس - ونحن نرحب بذلك - أن ينقلوا رسالة التزام المجتمع الدولي بالسلام في الكونغو وفي منطقة البحيرات الكبرى بصورة عامة، وأن يطلعوا مرة أخرى على الالتزام الرسمي للأطراف بالتنفيذ المخلص والكامل لاتفاق لوساكا وأن يشاهدوا بصورة مباشرة، العقبات التي لا تزال تعترض مسيرة السلام.

والتقرير الذي أعد بعد الزيارة يوضح بصورة جلية أن انتشار المرحلة الثانية من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على جناح السرعة وبصورة متكاملة ما زال يعد أولوية مطلقة أكثر من أي وقت مضى. إن من شأن تنفيذها في أسرع وقت ممكن أن يساهم مساهمة حاسمة في تعزيز وقف إطلاق النار الحالي وتنمية الثقة بين الأطراف ويؤدي من ثم إلى التنفيذ الصحيح لجميع الأحكام الأخرى من اتفاق لوساكا، الذي ما زال الضمان الوحيد لعودة السلام في المنطقة.

وفي هذا الصدد، نرحب بنفاذ اتفاق وقف إطلاق النار وفصل القوات المبرم في كمبالا في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ الذي أبرمته اللجنة السياسية كما نرحب بتوقيع مركز القوات المبرم بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة. ويعبر هذان الإنجازان الهامان عن عزم الأطراف، بما في ذلك جمهورية الكونغو الديمقراطية، على المضي قدما في تنفيذ اتفاق لوساكا ويشكلان دليلا جديدا على التزامها بالسلام.

والجزائر، بصفتها بلدا أفريقيا والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، تتابع باهتمام خاص التطورات الجارية في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي تساهم فيها الجزائر، حسبما يعلم الأعضاء، مساهمة نشطة، سواء بالمراقبين العسكريين أو بتمويل اللجنة العسكرية المشتركة. وفي هذا السياق، اتخذ الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية مبادرة لتنظيم مؤتمر قمة في الجزائر عقد يوم ٣٠ نيسان/أبريل بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، حضره رؤساء جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا ومالي

وموزامبيق ونيجيريا وممثل عن رئيس جمهورية زامبيا، والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، والميسِّر السيد ماسيري والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة.

لقد جعل مؤتمر قمة الجزائر من الممكن الاضطلاع بتقييم شامل للتقدم المحرز في إنفاذ العملية السلمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتأكيد صحة اتفاق لوساكا من جديد، ودعوة جميع الأطراف في الصراع إلى احترام أحكامه حتى يتم إحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. ووجّه مؤتمر قمة الجزائر أيضاً نداء إلى الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية للمساهمة في جهود السلام المبذولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأعلن عن عرضين مقدمين من جنوب أفريقيا ونيجيريا للإسهام بقوات.

ومع تشديد المؤتمر على ضرورة التعجيل بالأعمال التحضيرية لتهيئة الأوضاع اللازمة لعقد الحوار بين الأطراف الكونغولية برعاية السير كيتومايل ماساير، فإنه ناشد المجلس الإسراع بنشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو، باعتبار ذلك أساسا لتوطيد وقف إطلاق النار وتعزيز جهود السلام.

وينبغي في الواقع الإسراع بتنفيذ القرار ١٢٩١ (٢٠٠٠)، الذي يأذن فيه مجلس الأمن بنشر المرحلة الثانية من بعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو إذا أردنا تفادي حالات جديدة من خيبة الأمل في الكونغو. وفي هذا الصدد، ندرك الجهود الجاري بذلها من قبل إدارة عمليات حفظ السلام لإنجاز الأعمال التحضيرية من أجل هذا النشر. وندرك أيضاً أن تهيئة الأساس لإرسال القوات والمعدات اللازمة للمرحلة الثانية قد أحرز تقدما كبيرا. ونود أن نشجع هذا بينما نضم صوتنا إلى الذين يوصون بأخذ الدروس المستفادة من بعثات السلام الأخرى تماما في الاعتبار في سياق الكونغو. وبالتشديد على ضرورة توخي السرعة في نشر وحدات الحماية والسوقيات التابعة لبعثة الأمم المتحدة، نود أن نؤكد أهمية المعدات والأسلحة التي يجب أن تكون في حوزة هذه القوات إذا أريد لها أن تضطلع بولايتها في ظل أفضل الأوضاع الممكنة.

وتستدعي حالة الهياكل الأساسية ووسائل الاتصال المتردية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تعزيز قدرات التنقل والنقل وتعديلها. ويلزم بذل جهد إضافي في هذا الصدد لإتاحة هذه الوسائل في الموعد المحدد ضماناً لكفالة نشر القوات في حدود الإطار الزمني المتفق عليه.

ونشيد في هذا المقام بجميع البلدان التي أسهمت بقوات في بعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو. فهذا الالتزام من جانبها هو الذي أتاح لإدارة عمليات حفظ السلام أن تستعد للمرحلة الثانية. ونود أن نشدد بصفة خاصة على مساهمة إيطاليا بوحدات للنقل الجوي والنهري سيكون لها دور حاسم في نجاح البعثة. ونوجه الدعوة في هذه المناسبة إلى البلدان الأخرى التي تملك الوسائل والمعدات الكافية والمناسبة لاحتياجات البعثة حتى تحذو حذو إيطاليا. وبالمثل، يحدونا الأمل في أن تحظى النداءات التي تصدرها إدارة عمليات حفظ السلام بصفة منتظمة طلبا لوحدات ومعدات متخصصة لمراقبة الحركة الجوية، وتخزين الوقود، والإسعافات الأولية، ومكافحة الحرائق بالاستجابة، لا سيما من البلدان النامية.

ونرى من البوادر المشجعة بصفة خاصة التقدم الذي أحرزته عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الأسابيع الأخيرة. وفي هذا الصدد، يعبّر إبرام اتفاق بين رواندا وأوغندا بشأن الطرائق العملية لانسحابهما مسافة ١٠٠ كيلومتر من مدينة كيسنغاني الكونغولية، فضلا عن الإمكانيات التي تم توفيرها أثناء وجود بعثة مجلس الأمن إلى المنطقة الأسبوع الماضي، عن إرادة الأطراف الثابتة على

المضي إلى الأمام بغية تعزيز وقف إطلاق النار وتهيئة الأوضاع التي تيسر نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو.

وتمثل زيارة السير كيتومايل ماساير للمناطق التي يسيطر عليها المتمردون، وهي الزيارة الأولى التي يقوم بها منذ تسميته جهة تيسير الحوار بين الأطراف الكونغولية، تطورا إيجابيا كذلك في أعقاب الالتزام الذي تعهد به السيد كابيلا خلال كل من مؤتمر قمة الجزائر وبعثة مجلس الأمن بتقديم دعم حكومته لجهة التيسير. وهذا تطور هام من شأنه المساعدة على بدء الحوار فيما بين الكونغوليين، الذي سيكفل نجاحه دون شك نجاح عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأكملها. ونرى أنه ينبغي تسوية المسائل العملية المتعلقة بهذا الأمر، كاختيار مكان إجراء الحوار والمشاركين فيه وجدوله الزمني، بأسرع ما يمكن.

وفي هذا الصدد، فإن أهمية هذا الجانب من جوانب تسوية الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية تتطلب من المجتمع الدولي أن يقدم للميسِّر ماساير دعمه السياسي والمالي الكامل. فنجاح عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية يتوقف على هذا الدعم.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي المدرج على قائمتي ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مواميكابانغا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء دعني، سيدي الرئيس، أن أسعد بتأدية واجب إهدائك، بالنيابة عن وفدي وبالأصالة عن نفسي، أحر التهانئ الصادقة على توليك رئاسة مجلس الأمن.

وأود أيضا أن أوجه الشكر لسلفك، ممثل كندا الدائم، وأن أنقل إليه امتناننا وتهانئنا على نجاحه رئيسا لمجلس الأمن في الشهر الماضي.

ويود وفدي أيضا بإخلاص أن يزجي التهنئة للسفير هولبروك ولأعضاء البعثة التي أوفدها مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية على التقرير الوارد في الوثيقة S/2000/416. ونحن على اقتناع بأن هذا التقرير سيسهم إسهاما كبيرا في رسم الطريق المؤدي إلى السلام والتنمية المستدامة لملايين الكونغوليين رجالا ونساء، الذين لا يبتغون، شأنهم في ذلك شأن جميع سكان القارات الأخرى، سوى الحياة الكريمة في سلام.

لقد أمكن لأعضاء بعثة المجلس أن يشهدوا بأعينهم ما يتسم به الشعب الكونغولي من رغبة عميقة في السلام. وتنطق تجربة كاتانغا في بلاغة عن هذه الرغبة. ففي طول الإقليم الوطني لبلدنا وعرضه، من مباناداكا إلى كيسانغاني، ومن غوما إلى بوكافو، من كيندو إلى مبوجي - مايي، ومن لوبومباشي إلى باندودو، ناهيك عن كينشاسا، يطالب الأطفال والآباء والأمهات بوضع حد لمعاناة لا توصف صارت مصيرهم اليومي منذ ٢ آب/أغسطس ١٩٩٨ الرهيب، حين اجتاحت جحافل قوات الاحتلال القادمة من بوروندي وأوغندا ورواندا جمهورية الكونغو الديمقراطية دون مقاومة وكأنها ملاك الموت، وهي تبذر الشقاء والهلاك في أذيالها.

لقد قضى بلدي عامين في حرب لا هوادة فيها، كثيرا ما نددت بطابعها الخالي من العقل منظمة الوحدة الأفريقية وأمينها العام، السيد سالم أحمد سالم. ويهيب الشعب الكونغولي بالمجتمع الدولي من خلالي أن يستخدم كل الوسائل المتاحة لوضع حد نهائي لهذه الحرب، التي هو ضحيتها الوحيدة في آخر المطاف.

وتعرب حكومتي عن أملها في أن تستوعب الأمم المتحدة الفهم الكامل لتصميم الأمة الكونغولية بأسرها على السلام في الداخل والخارج ومدى احتياجها إليه. وتطالب حكومتي المجتمع الدولي بأن يزيد مشاركته في بذل جهد مخلص وإيجابي من أجل دفع المعتدين إلى الدخول في مفاوضات مخلصة بغرض إحلال السلام والاستقرار الإقليمي، مراعاة لأحكام اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار ذات الصلة.

ويود وفدي بإخلاص شديد أن يشكر الرئيس عبد العزيز بوتفليقه، الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية على تنظيم قمة الجزائر يوم ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، وعلى مواصلته لجهوده التي لا تكل لتسهيل التنفيذ السريع لاتفاق لوساكا. والواقع أن قمة الجزائر مكنت من إعادة تأكيد الالتزامات المتعهد بها أثناء اجتماع اللجنة السياسية المعقودة في كامبالا، أوغندا من ٦ إلى ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ بشأن وضع خطة لفض الاشتباك وإعادة وزع القوات في جمهورية الكونغو الديمقراطية طبقا لاتفاق لوساكا وكذلك بشأن قرار إصدار الأمر بالوقف الكامل للأعمال القتالية يبدأ سريانه اعتبارا من ١٤ نيسان/أبريل.

ويجب علينا في الحقيقة الاعتراف بأن وقف إطلاق النار يحترم حتى الآن في معظمه. ومما يؤسف له بالتأكيد أن جيشي أوغندا ورواندا اشتبكا مرة أخرى في قتال عنيف في مدينة كيسنغاني. وسلامة سكان كيسنغاني المدنيون الذين كانوا لمدة سنة كاملة الضحايا القربانيين لأعمال الحرب هذه - لم تحظ بأي اهتمام من هذين البلدين اللذين يعتبر الأرواح الكونغولية بالنسبة لهما مجرد أداة لتحقيق أهداف تجارية. ومن المؤسف بنفس القدر أن أوغندا وحركة تحرير الكونغو تزيدان من تحرشاهما في مقاطعة أكواتير. وكان أحدث مثال على ذلك، القتال الذي دفع للسيطرة على مدينة بومونغو الواقعة على الحدود مع جمهورية الكونغو المجاورة.

ومن المؤكد أيضا أن نطاق جميع هذه الأنشطة لم يكن كبيرا بحيث يعرِّض للخطر عملية السلام التي بدأت في لوساكا. الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية حرب عبر وطنية تخوضها في المقام الأول دول وحكومات تتأثر بالضغوط الودية والضغوط الأخرى لاستعادة السلام في المنطقة. ويميز هذا الجانب هذه الحالة عن الحالة في سيراليون.

ويشاطر وفدي أعضاء بعثة المجلس في اعتقادهم بأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لها صفات خاصة بها، وأنه يجب الحكم على عملية حفظ السلام بموضوعية، ولا يجوز للحالة في سيراليون أن تعتم بالمرة على مسؤولية قادة المنطقة والمجتمع الدولي تجاه جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا على قدرتهم على إحداث تغيير نحو الأحسن في بلدي.

وهكذا ينبغي للأمم المتحدة أن تستفيد من هذا التأجيل في الانتقال إلى الانتشار السريع للمرحلة الثانية من بعثة منظمة الأمم المتحدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأكد السيد لورا ديزيريه كابيلا، رئيس الجمهورية لأعضاء بعثة المجلس أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لن تخلق أية عقبات أمام هذا الانتشار. كما كرر رئيس الدولة استعداد الحكومة للتعاون تماما مع البعثة.

ويود وفدي أن ينتهز هذه الفرصة ليعرب عن شكره القلبي إلى جميع البلدان التي قدمت مساهمات مادية إلى البعثة، وأود أن أقول لهم إن أبناءهم وبناهم الملتزمين بقضية السلام لبلدي يرحب بهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأن الحكومة الكونغولية والشعب الكونغولي على استعداد لاستقبالهم بأفضل تقاليد الضيافة الأفريقية.

وإلى جانب وقف القتال، ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل أيضا على استعادة الحقوق الأساسية للسكان الكونغوليين على نحو ما هي مخولة للقيام به بموجب القرار ١٢٩١ (٢٠٠٠) المتخذ في ٢٤ شباط/فبراير من هذا العام، وأساسا في الفقرات ١٢ حتى ١٥.

لقد نشرت منظمة رصد حقوق الإنسان، الموجودة في نيويورك، وهي منظمة غير حكومية، تقريرا يدين التصرفات الوحشية المرتكبة على الأراضي الكونغولية على يد المعتدين في انتهاك لمبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وتطالب حكومتي بصورة عاجلة بأن تصر الأمم المتحدة على أن توقف حكومات رواندا وبوروندي وأوغندا وفصائل غوما وبونيا التابعة للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية وحركة تحرير الكونغو جميع الهجمات الموجهة إلى السكان المدنيين على الفور. ويجب على الأمم المتحدة أن تجري تحريات لإرساء الحقائق والبدء في الإجراءات القانونية ضد مرتكبي هذه الجرائم.

ونتيجة للعدوان المسلح، أصبحت بلادي الأرض المختارة للأنشطة غير المشروعة من جميع الأنواع. وقد أظهرت الأمم المتحدة بالفعل أنها مهتمة بجدية بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية على يد قوى العدوان. وهذه الممارسة أصبحت الوقود الذي يحرك مجهودها الحربي، وهكذا تقوم بإدامة عوز الشعب الكونغولي. وهذا هو السبب في أن حكومتي تؤيد الاقتراح الذي قدمه الأمين العام إلى مجلس الأمن بتشكيل فريق من الخبراء طبقا للفقرة ١٧ من القرار ١٢٩١ (٢٠٠٠) وترجو من مجلس الأمن أن يتابع اقتراح الأمين العام.

وتناشد حكومتي مجلس الأمن أن يأذن لفريق الخبراء هذا بأن يزاول أعماله في أقرب وقت ممكن لإنهاء هذه الأنشطة التي من الواضح أنها تكون مصحوبة بالدمار، وللتفكيك والنقل غير القانوني للهياكل الأساسية الاقتصادية والبيئية والصناعية من المحافظات المحتلة إلى البلدان المعتدية.

الحوار بين الكونغوليين واحد من أحكام اتفاق لوساكا. وقد أكد رئيس الجمهورية عن حق أن الهدف الرئيسي لذلك الحوار يظل مشاركة الشعب الكونغولي في تلك الاجتماعات، وبذا يسمح له بالتعبير عن نفسه بحرية بالنسبة لمستقبله وأيضا باختيار أو تحديد الهيئات التي ستقرر مستقبل الجمهورية.

إن أعضاء بعثة المجلس من محادثاتهم مع الحكومة ومع ممثلي المجتمع المدني، والجماعات الدينية والأحزاب السياسية، فهموا بلا شك أن توافقا في الآراء بدأ يتبلور لصالح عقد هذه الاجتماعات في أقرب وقت ممكن.

وبلادي منذ بداية العدوان الذي وقعت ضحية له، ما فتئت تعيد تأكيد أن استعادة السلام سوف تسمح بخلق المناخ المواتي لتنفيذ برنامج التعمير الوطني والتنمية الذي يرغب فيه شعب الكونغو بحماس. إن العدوان أضر لزمن طويل بتنمية ورفاه الجيل الحالي والأجيال المقبلة لجميع بلدان منطقة البحيرات الكبرى. وتواجه جميع بلداننا الآن بمهمة تدعيم السلام محليا وإعادة البناء الاقتصادي. ويعد تجديد علاقات حسن الجوار شرطا ذا أهمية حيوية وأساسية. وإذا فهمت جميع بلدان المنطقة، بمساعدة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، التعقيدات الموجودة في أساس العدوان وأظهرت استعدادها لبذل الجهود المخلصة، فإن المشكلة التي نواجهها ستحل في نهاية المطاف.

يجب علينا أن نتحلى بالشجاعة كي نحدد بنزاهة المشاكل المعينة التي تواجه بلداننا ولنتخذ في إطار نهج دولي تدابير موثوقة تهدف إلى تحقيق المصالحة الوطنية، والمشاركة في السلطة، وإنشاء جيوش جمهورية، وإنشاء أو تنشيط عملية تطبيق الديمقراطية، والتنمية.

وبهذه الروح تؤيد جمهورية الكونغو الديمقراطية عقد مؤتمر دولي عن السلام والاستقرار والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. ويجب على كل بلد أن يتحمل المسؤولية عن شعبه، وأن يعالج تناقضاته الخاصة ويكف عن إلقاء عبء عدم قدرته على إدارة تناقضاته على الآخرين. وعلى المجتمع الدولي واجب أخلاقي في أن يساعدنا على تنمية قدراتنا على حل مشاكلنا.

وفي الختام، أود أن أكرر الإعراب عن أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تتوقع من الأمم المتحدة ومجلس الأمن، أولا، نشر المرحلة الثانية من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأسرع ما يمكن، بغية تهيئة الظروف المفضية إلى انسحاب القوات المحتلة؛ وثانيا، إنشاء فريق خبراء لدراسة مسألة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وغيرها لجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وثالثا، عقد الحوار بين الكونغوليين في وقت مبكر؛ ورابعا، تنفيذ اتفاق لوساكا على نحو فعال.

وتود حكومتي أن تؤكد للمجلس تعاونها الكامل والتام، للتمكين من اختتام العملية التي بدأت في لوساكا بصورة ناجحة.

علقت الجلسة الساعة ١٥/١٣